الأمم المتحدة A/51/PV.50

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون

الجلسة العامة ٥٠
الاثنين، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل ..... (ماليزيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٢٣ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية

تقرير الأمين العام (A/51/360)

مشروع القرار (A/51/L.13)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أطلب إلى ممثل الفلبين عرض مشروع القرار A/51/L.13.

السيد غوكو (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن من دواعي الشرف والحظوة أن أقوم، بوصفي رئيس اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية، بعرض مشروع القرار المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية"، الوارد في الوثيقة A/51/L.13، والذي اشتركت في تقديمه إندونيسيا وأوغندا وسري لانكا والسودان والصين والفلبين وقبرص ومصر واليابان. ومنذ إصدار مشروع القرار انضم إلى الدول المقدمة له الدول التالية: جمهورية إيران الإسلامية وباكستان وبوتان وكينيا ونيجيريا والهند.

وقد جاء في الفقرة الثانية من ديباجة مشروع القرار أن الجمعية العامة نظرت في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/51/360 وأنها تحيط علما مع الارتياح بالتقدم المحرز نحو تعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية، ولا سيما فما يتعلق ببرنامج عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي، والبرامج المعنية بالبيئة والتنمية المستدامة.

وجدير بالملاحظة أن أمانة اللجنة الاستشارية نظمت خلال الفترة المستعرضة، في إطار اللجنة الاستشارية في دورتها الخامسة والثلاثين المعقودة في آذار/مارس ١٩٩٦ في مانيلا، اجتماعا خاصا عن اقتراح إنشاء محكمة جنائية دولية تكون محفلا لتبادل الآراء بشأن مشروع النظام الأساسي الذي أعدته لجنة القانون الدولي والخاص بتلك المحكمة الجنائية الدولية المقترحة. وقد ترأست ذلك الاجتماع. والدول التالية مشتركة في اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوغندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، باكستان، البحرين، بنغلاديش، تايلند، تركيا، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

96-86686

9686686

الديمقراطية، سري لانكا، سنغافورة، السنغال، السودان، سيراليون، الصومال، الصين، العراق، عُمان، غامبيا، غانا، الفلبين، دولة فلسطين، قبرص، قطر، الكويت، كينيا، ماليزيا، مصر، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريشيوس، ميانمار، نيبال، نيجيريا، الهند، اليابان، اليمن. وبوتسوانا عضو منتسب؛ ولاستراليا ونيوزيلندا مركز المراقب الدائم. وشاركت هذه الدول جميعها ما عدا ثلاث أو أربع دول في الاجتماع في آذار/مارس ١٩٩٦.

وبعد ذلك أحيل تقرير عن وقائع الاجتماع الخاص إلى رئيس اللجنة التحضيرية لإنشاء محكمة جنائية دولية. ومثلت اللجنة الاستشارية القانونية في الدورتين الأولى والثانية للجنة التحضيرية، وستقدم أمانتها تقريرا عن ذلك إلى الدورة السادسة والثلاثين للجنة الاستشارية المقرر عقدها في طهران في عام ١٩٩٧.

ومما يذكر أنه قد قُدم في البداية اقتراح بعقد اجتماع دوري للمستشارين القانونيين من الدول الأعضاء لتيسير تبادل غير رسمي للآراء بشأن المشاكل والقضايا المعاصرة، وأقر بعد ذلك في الدورة الخامسة عشرة للجنة الاستشارية القانونية المعقودة في عام ١٩٧٤ في طوكيو. ومنذ ذلك الحين عُقد عدد من الاجتماعات، ونظرت في جملة قضايا من بينها تنظيم الخدمات الاستشارية القانونية في حكومات الدول الأعضاء، والحصانات القضائية للدول، وتحسين طرائق العمل قبل اللجنة السادسة، وتشجيع زيادة اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، وتنفيذ الاتفاقيات المتعددة الأطراف المعتمدة برعاية الأمم المتحدة، ودور محكمة العدل الدولية في التسوية السلمية للمنازعات البيئية، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، والمشاريع المشتركة المتعلقة بموارد قاع البحار واستغلالها.

وشارك ممثلو قرابة ٤٢ دولة عضوا في الأمم المتحدة في اجتماع للمستشارين القانونيين دعت اللجنة الاستشارية القانونية إلى عقده في مقر الأمم المتحدة هنا في نيويورك في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وحضر الاجتماع رئيس الجمعية العامة وقاض من محكمة العدل الدولية، والمستشار القانوني للأمم المتحدة، والأمين العام للجنة الاستشارية القانونية. وخاطبوا جميعا ذلك الاجتماع الذي ترأسته أيضا.

وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ ستحتفي اللجنة الاستشارية القانونية الذكرى السنوية الأربعين لتأسيسها. وقد قدمت أمانتها خدمات للدول الأفريقية والآسيوية على مدى ٤٠ عاما وستسعى إلى مواصلة ذلك في السنوات القادمة. واحتفالا بالذكرى السنوية الأربعين ستنشر الأمانة مجلدا خاصا يضم مقالات عن القانون الدولي يسهم بها فقهاء قانونيون مرموقون ومسؤولون حكوميون وممثلون للمنظمات الدولية. وهذا المجلد المقترح قيد الطباعة الآن ونخطط لنشره في اليوم الموافق لتأسيس اللجنة وهو ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦.

وفي الفقرة ٥ من مشروع القرار تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثالثة والخمسين تقريرا عن التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية ولذا فمن المهم أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/51/L.13 بتوافق الآراء.

السيد دي سيلفا (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كان من حُسن طالع سري لانكا أن تنتسب إلى اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية منذ إنشائها وقد كان لهذه اللجنة دور قيم وتاريخي منذ الخمسينات في إيجاد إدراك أكبر للقضايا القانونية الدولية فيما بين الدول المستقلة حديثا في آسيا وأفريقيا، التي كانت حينذاك قد خرجت من فترات طويلة من الحكم الاستعماري. وقدمت اللجنة مساعدتها في صياغة قواعد ومبادئ القانون الدولي القائمة وتطويرها التدريجي بحيث تراعى فيها الاحتياجات والتطلعات السياسية والاقتصادية للبلدان النامية في آسيا وأفريقيا.

وبمضي السنين أسهمت اللجنة بصورة فريدة في مبادرات الأمم المتحدة في مجال تدوين القانون الدولي وتطويره التدريجي. أما تأثير اللجنة خلال المفاوضات في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار فهو جدير بالتسجيل. وإسهامها في تطوير مفهوم المناطق الاقتصادية الخالصة، بوجه خاص، يقف شاهدا على دورها القيّم في إنشاء النظام القانوني الجديد للمحيطات. وارتبطت اللجنة ارتباطا وثيقا أيضا بأعمال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وشاركت بفعالية في صياغة الصكوك القانونية التي انبثقت عن هذه المبادرة، ولا سيما اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

ونحن ممتنون للأمين العام للجنة لبيانه أمام الجمعية العامة الذي قدم عرضا موجزا للخطوات التي اتخذتها اللجنة لضمان التعاون المستمر والوثيق بين المنظمتين. كما نرحب بتقرير الأمين العام الذي يؤكد ضرورة تعزيز هذا التعاون. فهذان يعكسان بجلاء أن اللجنة الاستشارية الآسيوية الأفريقية تواصل جهودها الرامية إلى تعزيز دور الأمم المتحدة وأجهزتها، ولا سيما لجنة القانون الدولي ومحكمة العدل الدولية.

وتتصدى البرامج والمبادرات التي اضطلعت بها اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية لمجموعة من القضايا المعقدة وذات الأهمية الراهنة بالنسبة للدول الأعضاء. وفي دورة مانيلا التي عقدتها اللجنة مؤخرا، تم تكريس اجتماع خاص لمناقشة مشروع النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المقترحة. وتتطلب أهمية وتعقد المسائل التي تنطوي عليها هذه المبادرة أكبر قدر ممكن من مشاركة بلدان آسيا وأفريقيا في العمل التحضيري. وبمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء محكمة العدل الدولية، عقدت ندوة في نيودلهي بغية تشجيع استخدام المحكمة على نطاق أوسع في التسوية السلمية للمنازعات. وتشارك اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية حاليا، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في تنظيم حلقة عمل بشأن قانون اللاجئين الذي يتصدى لمسائل تتصل بمركز ومعاملة اللاجئين ومسألة الأشخاص المشردين داخليا. ومن خلال برنامج العمل هذا، الذي يركّز على المسائل القانونية ذات الأهمية الراهنة، فإن اللجنة تجهد لكي تضمن وجود بُعد آسيوي أفريقي في المفاوضات الدولية الحالية.

وهكذا يتعين على اللجنة أن تضطلع بدور مستمر وحاسم في هذه المبادرات المستمرة للأمم المتحدة، وبما أن القانون الدولي المعاصر مطالب بمواجهة تحديات جديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة، فإنه يجب على اللجنة أن تضمن بأن تجسد مصالح البلدان الآسيوية والأفريقية على النحو المناسب في صوغ معايير ومبادئ قانونية جديدة. وهذا يتطلب التعاون الوثيق والفعال بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية.

وبالتالي فإن سري لانكا ترحب بكل الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون القائم بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية. ويسرنا أن نكون من المشاركين في تقديم مشروع القرار A/51/L.13 ونوصي باعتماده بتوافق الآراء.

السيد شن شيكيو (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): إن اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية منذ إنشائها قبل ٤٠ عاما أصبحت منظمة هامة وفريدة ذات طابع حكومي دولي وإقليمي في الساحة الدولية، بينما زاد عدد دولها الأعضاء من ٧ دول إلى ٤٣ دولة في الوقت الحاضر. فهي ليست فقط محفلا تُجري فيه البلدان الآسيوية والأفريقية مناقشات ومشاورات والتعاون بشأن القضايا القانونية ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك، ولكنها تقدم أيضا إسهامات هامة في تعزيز التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه، وذلك لخدمة السلم والتنمية العالميين على نحو أفضل.

وأصبحت اللجنة الاستشارية مراقبا في الجمعية العامة في ١٩٨٠. ومنذ ذلك الحين تتعاون المنظمتان تعاونا وثيقا. ويشارك ممثل الأمين العام في الاجتماع السنوي للجنة الاستشارية كل عام بينما تقوم اللجنة الاستشارية بإرسال وفود للمشاركة في مجموعة متنوعة من الاجتماعات في منظومة الأمم المتحدة، ومن بينها دورات الجمعية العامة، واللجنة السادسة، ولجنة القانون الدولي، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي. وبهذه الطريقة، فإن اللجنة الاستشارية تشارك بنشاط في دراسة مختلف المسائل التي تقع في مجال اهتمامها وتسهم إسهاما إيجابيا فيها. وقامت اللجنة الاستشارية ببذل جهود لتكييف برنامج عملها، بغية إعطاء الأولوية للنظر في المسائل التي تهم الأمم المتحدة في الوقت الراهن، واتخذت مبادرات للاضطلاع بأنشطة تستهدف تعزيز دور الأمم المتحدة.

ومما يجدر ذكره بصورة خاصة أن اللجنة الاستشارية تعلق أهمية خاصة على التعاون مع لجنة القانون الدولي. فإلى جانب دعوة رئيس لجنة القانون الدولي إلى المشاركة في عمل اللجنة وعرضه في اجتماعها السنوي كل عام، فإن اللجنة الاستشارية تجعل من تقرير كل دورة للجنة القانون الدولي بندا ثابتا في جدول الأعمال في إطاره تجري مناقشة وتقدم الاقتراحات. وبالمقابل، فإن الأمين العام للجنة الاستشارية يحضر كل دورة للجنة القانون الدولي ويعرض عمل اللجنة الاستشارية. ونرى أن هذا التعاون مفيد ويبعث على الرضى.

وما فتئت اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية تنشط في بذل جهودها للنهوض باستخدام أوسع لمحكمة العدل الدولية، وأصدرت دراسة في هذا الصدد. وفي كانون الثاني/يناير من هذا العام، عقدت ندوة دراسية في نيودلهي بشأن موضوع تشغيل وأداء محكمة العدل الدولية للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء المحكمة ولتشجيع الأعضاء على تعزيز دورها.

والجمعية العامة، بقرارها ٢٣/٤٤، أعلنت السنوات ١٩٩٠-١٩٩٩ أنها عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي. وإذ استجابت اللجنة الاستشارية بالتأييد، فإن أمانتها أعدت وثيقة توجز عددا من المشروعات والأنشطة العملية للاضطلاع بها أثناء العقد. وشاركت اللجنة الاستشارية وحكومة قطر في تنظيم عقد مؤتمر قطر للقانون الدولي، وذلك كإسهام إيجابي للتشجيع على توليد وعي أوسع نطاقا بمبادئ القانون الدولي في بلدان مناطق آسيا وأفريقيا، والنهوض بالتطور التدريجي للقانون الدولي.

وتواصل اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية متابعتها عن كثب لتنفيذ مختلف الصكوك الدولية المنبثقة عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ولا سيما تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وشاركت في العديد من المفاوضات في ميدان البيئة والتنمية برعاية الأمم المتحدة ودرست بدقة مشاريع الاتفاقيات ذات الصلة، موفرة بذلك مساعدة مفيدة لأعضائها في مختلف المفاوضات.

ومؤخرا، أثناء الدورة السنوية الخامسة والثلاثين المعقودة في آذار/مارس ١٩٩٦، نظمت اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية، اجتماعا خاصا بشأن إنشاء محكمة جنائية دولية. ووفرت المناسبة فرصة مفيدة لإجراء مناقشة مستفيضة تتعلق بالمسائل الهامة المتصلة بإنشاء المحكمة ولتعزيز التفاهم والتعاون بشأن المسألة فيما بين الدول الأعضاء.

ونظرا لما تقدم، فإن مما يبعث على رضانا أن نرى التعاون المعزز بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية. ويحدونا الأمل في أن يكون من الممكن زيادة تعزيز التعاون الفعال بين المنظمتين في ميدان التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه وفي مجالات أخرى من الاهتمام المشترك وذلك بغية تقديم إسهام إيجابي للنهوض بالتعاون الودي فيا بين البلدان، وصون السلم والأمن العالميين، والرفاه المشترك لجميع المجتمعات، وتحقيق نظام دولي جديد عادل وسليم يستند إلى المبادئ الخمسة للتعايش السلمي وروح مؤتمر باندونغ.

وتولي الحكومة الصينية أهمية كبيرة لعمل اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية. ومنذ أصبحت الصين عضوا دائما في ١٩٨٣، شاركت بنشاط في جميع الدورات السنوية للمنظمة، واستضافت بنجاح الدورة التاسعة والعشرين في ١٩٩٠. وستواصل الحكومة الصينية، كما كانت دوما، تقديم دعمها الكامل لعمل اللجنة الاستشارية، وستقوم بنصيبها في تعزيز دورها وتأثيرها، وفي تشجيع تعاونها الأوثق مع الأمم المتحدة.

السيد سوامين (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أستهل بياني بالإعراب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية"، الوارد في الوثيقة A/51/360. فهو يقدم سردا حافلا بالمعلومات لأنشطة اللجنة في الماضي القريب.

ومن المناسب التذكير بأن اللجنة الاستشارية جاءت نتيجة ملموسة لمؤتمر باندونغ التاريخي الذي أعطى قوة دفع للمطمح المشروع للشعوب الآسيوية والأفريقية بشأن إيجاد نظام قانوني دولي أكثر عدالة وأكثر ديمقراطية. وكان من البديهي أنه إذا أريد للقانون أن ينال احترام جميع الدول فلا بد له من أن يأخذ في الحسبان وجهات نظر البلدان النامية بغض النظر عن الاختلافات في النظم السياسية أو القانونية أو الاجتماعية، وأن يقوم على احترام السيادة وسلامة الأراضي وعدم التدخل. وتفخر إندونيسيا بوصفها أحد الأعضاء الخمسة المؤسسين للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية فخرا كبيرا بمنجزات اللجنة، ولا سيما مساعيها الرامية إلى تعزيز قبول واحترام مبادئ القانون الدولي.

وقامت اللجنة خلال عملها بتوجيه أنشطتها لتكملة عمل الأمم المتحدة بغية تعزيز دور المنظمة. وفي هذا السياق أقامت علاقات وثيقة مع المنظمة ومع مختلف الوكالات المنخرطة في ميدان القانون والمسائل الاقتصادية والإنسانية. وبلغ هذا ذروته في قرار الجمعية العامة المتخذ في دورتها الخامسة والثلاثين بمنح مركز

مراقب للجنة الاستشارية وهو امتياز تتشاطره بضع منظمات دولية.

وفي أعقاب سلسلة من المشاورات التي جرت بين المسؤولين في الأمم المتحدة واللجنة أنشئ برنامج تعاون حدد المجالات المعينة التالية: إطار تعاوني؛ وتمثيل في الاجتماعات والمؤتمرات؛ وتعزيز دور الأمم المتحدة وعقد الأمم المتحدة للقانون الدولي؛ وتعزيز استعمال محكمة العدل الدولية على نحو أوسع؛ واتخاذ تدابير لتعزيز التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وتنفيذها؛ والتعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية؛ وقضايا أخرى كانت معروضة على اللجنة؛ والذكرى السنوية الأربعين للجنة.

ومما يبعث على ارتياحنا ملاحظة درجة ومدى التعاون بين الأمم المتحدة وأمانة اللجنة. وإلى جانب تعزيز تدوين القانون، تكرس جهود اللجنة لعملية التصديق على اتفاقيات ومعاهدات الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، عملت اللجنة دون كلل على نشر المعلومات وزيادة تقدير القانون الدولي فيما بين الدول الأعضاء فيها. وخلال الفترة المستعرضة كانت اللجنة ممثلة في العديد من الاجتماعات والمؤتمرات، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالقانون الدولي العام ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال ولجنة التفاوض الحكومية الدولية المعنية باتفاقية إطارية بشأن تغير المناخ، والدورة الثانية لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وحلقة عمل فريق الخبراء المعني بالقانون البيئي الدولي الذي يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، ومؤتمر الأمم المتحدة التاسع المعني بمنع الجريمة ومعاملة المجرمين.

ويرى وفدي أن من اللازم زيادة تعزيز دور اللجنة في برنامج عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي. ونعتقد أن العقد يوفر فرصة فريدة لتعزيز التعاون بين المنظمتين وبخاصة في عقد الحلقات الدراسية وحلقات العمل وبرامج المنح الدراسية بالاشتراك مع وكالات متخصصة أخرى لما فيه منفعة البلدان النامية. ويسرنا أيضا أن نلاحظ أن اللجنة نظمت محفلا لتبادل الآراء في عمل اللجنة المخصصة لإنشاء محكمة جنائية دولية. واتضح أن نتائج تلك المداولات مفيدة لدورات اللجنة التحضيرية. ومما يزيد من الارتياح لدى وفدي الاقتراح بإصدار منشور خاص للاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لإنشاء اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية.

وفيما يتعلق بتعزيز التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وتنفيذها ما فتئت إندونيسيا تؤيد الأنشطة التي تقوم بها اللجنة الآسيوية - الأفريقية في هذا الميدان الحيوي. وبناء على اقتراح إندونيسيا قدمت اللجنة الآسيوية - الأفريقية في عام ١٩٧٠ المساعدة للدول الآسيوية والأفريقية في العمل التحضيري لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار. ويسرنا أن نلاحظ أن عمل اللجنة الاستشارية يشمل الآن تعزيز المشاركة الفعالة من قِبل الدول الأعضاء في السلطة الدولية لقاع البحار. وفي هذا السياق، توجه اللجنة جهودها نحو اعتماد سياسة مشتركة واستراتيجية للفترة التي تنتهي بتحول الاستغلال التجاري لمعادن قاع البحار العميق إلى أمر واقع.

وفي عصر تُزال فيه الحواجز التجارية من الجدير إيلاء أهمية رئيسية لمسألة التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية. إن تحديد إطار قانوني دولي لتعزيز هذا التعاون قيِّم حقا. وفي هذا الصدد، ساعدت مساهمة اللجنة الآسيوية - الأفريقية في تعزيز النصوص القانونية للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي الدول الأعضاء في مواءمة قواعد القانون التجاري الدولي.

وبالإضافة إلى ذلك، أسفرت العلاقات الوثيقة القائمة بين المنظمتين عن التعاون المثمر في مسائل عديدة. وتعزيزا لمؤسسة التحكيم، اعتمدت اللجنة خطة متكاملة لتسوية المنازعات، أدت إلى إنشاء مراكز تحكيم إقليمية في القاهرة وكوالالمبور ولاغوس. وكان يُعتقد أنه بتهيئة مناخ يسوده الاستقرار والثقة في المعاملات الاقتصادية والتجارية ستعزز التجارة والتنمية في آسيا وأفريقيا. وعلاوة على ذلك فإن قيام المركز الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي التابع للجنة الآسيوية - الأفريقية بعقد المؤتمر المعني بتسوية المنازعات المتعلقة بالطاقة والنفط والغاز في القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ بالاشتراك مع البنك الدولي كان مسعى آخر له قيمته في هذا الميدان.

ويأتي النظر في مسألة اللاجئين في أوانه حقا عندما تظل الاضطرابات عند مرحلة الاشتعال في جميع أرجاء العالم. وفي هذا السياق مما يشجع وفدي مبادرات اللجنة الآسيوية - الأفريقية بشأن دراسة قانون اللاجئين

ومشاكله. وقامت اللجنة عن طريق العمل الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بعقد عدة حلقات دراسية لزيادة الوعي لدى المجتمع الدولي بمسائل التشريع ذات الصلة التي تحكم معاملة اللاجئين. وعلاوة على ذلك، صاغت اللجنة مؤخرا تشريعا بشأن حقوق اللاجئين وواجباتهم على ضوء مبادئ القانون الدولي وممارسات الدول.

ومما لا يمكن إنكاره أن اللجنة قامت بدور هام في مواءمة وجهات نظر البلدان الأعضاء في المنطقة الآسيوية - الأفريقية بشأن تدوين القانون الدولي وتطويره. وقد نجحت في تشكيل نهج مشترك إزاء بعض القضايا القانونية الدولية المعقدة. وفي عصر يتسم بالتكافل العالمي فُتحت آفاق جديدة أمام المجتمع العالمي للعمل معا بالتعاون الوثيق ونحن نسعى جاهدين إلى تحقيق السلام والعدالة والتنمية. وما زلنا نثق بأن اللجنة ستواصل خدمة الدول الأعضاء فيها لتحقيق تلك الأهداف.

وفي الختام، يعتبر وفدي أنه من دواعي غبطته الكبيرة أن يكون من بين مقدمي مشروع القرار (A/51/L.13) المعروض علينا والمعنون "التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية".

السيد هايس (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة التالية: استونيا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا.

وتتيح لي هذه المناسبة الفرصة لأن أعترف بعملية للتعاون تنامت من بدايات متواضعة نسبيا في عام ١٩٨٠ وقد نضجت فأصبحت علاقة مثمرة نشهدها اليوم. وإذ أقوم بذلك، أود أن أبدأ بشكر الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/51/360، الذي يسجل بأمانة علامات بارزة في تاريخ التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية. وفي عام ١٩٨٠، طلبت الجمعية العامة، للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتشكيل اللجنة الاستشارية، من الأمين العام للأمم المتحدة أن يجري مشاورات مع الأمين العام للجنة الاستشارية، بغية زيادة تعزيز وتوسيع نطاق التعاون بين المنظمتين. وبعد خمس عشرة سنة، فإن تقرير الأمين العام دليل على أن طلب الجمعية العامة قد لُبي فعلا.

ويواجه الاتحاد الأوروبي، في محاولته لاختيار جانب خاص للتعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية، فيضا من الاختيارات يوقعه في حيرة بالغة، حسبما تجلى في بيان رئيس اللجنة الاستشارية هنا هذا الصباح. بيد أنني أشعر بأنه من الملائم بهذه المناسبة الاعتراف بالاهتمام المشترك بين الاتحاد واللجنة الاستشارية بأعمال عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي. ويتابع الاتحاد باهتمام جهود اللجنة الاستشارية من أجل تعزيز الاستعمال الأوسع لمحكمة العدل الدولية، بالإضافة إلى مشاركتها النشيطة في المناقشة الجارية بشأن إنشاء محكمة جنائية دولية. والاتحاد الأوروبي ممتن للجنة الاستشارية بسبب الإجراءات التي اتخذتها من أجل تعزيز التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وتنفيذها.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد على العمل الهام الذي قامت اللجنة الاستشارية به في مجال التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية. وفي هذا المضمار، يلاحظ الاتحاد أن اللجنة الاستشارية، في دورتها الرابعة والثلاثين، قد حثت الدول الأعضاء فيها على أن تراعي، عند إصلاح أو سن تشريعاتها المتعلقة بالشراء، القانون النموذجي الذي وضعته لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي بشأن اشتراء السلع والإنشاءات والخدمات. وقد حثت اللجنة الاستشارية أيضا الدول الأعضاء فيها على النظر في اعتماد مقترحات أخرى تعدها تلك اللجنة أو في الانضمام إليها. وأحاط الاتحاد الأوروبي أيضا علما بخطة اللجنة الاستشارية لتسوية النزاعات في المعاملات التجارية والاقتصادية. ويسر الاتحاد، بصفة خاصة، أن يلاحظ أن مراكز التحكيم الإقليمية قد أنشئت في القاهرة وكوالالمبور ولاغوس للمساعدة في تعزيز وتنفيذ قواعد التحكيم التي وضعتها تلك اللجنة. ويلاحظ الاتحاد الأوروبي أيضا بارتياح أنه من المخطط له أن ينشأ مركز مماثل في نيروبي ليخدم شرق أفريقيا وجنوبها.

وأخيرا، يذكّر الاتحاد الأوروبي بسرور بأنه بمناسبة دورة الجمعية العامة الخمسين التاريخية، شارك ٤٢ مستشارا قانونيا من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في اجتماع دعت إلى عقده اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية في مقر الأمم المتحدة. وبهذا التذكير يود الاتحاد الأوروبي الرد على المجاملة بتوجيه أفضل

تمنياته للجنة الاستشارية بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لإنشائها. وتحتفل اللجنة الاستشارية بهذا الحدث الهام بتنظيم حلقة دراسية وبنشر مجموعة من المقالات في ميدان القانون الدولي.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن هذه الأحداث الاحتفالية تتفق على نحو مناسب مع أهداف عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي ومع التقليد الذي تفخر به اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية.

السيد فتح الله (مصر): السيد الرئيس، يسعد وفد مصر أن يشارك في مناقشة البند ٢٣ من جدول أعمال الجمعية العامة حول "التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية"، خاصة أن اللجنة تحتفل هذا العام بمرور أربعين عاما على إنشائها. لقد أثبتت اللجنة الاستشارية طوال هذه الفترة أهمية العمل الذي تقوم به ليس فقط في خدمة تنسيق مواقف الدول الأعضاء فيها في القارتين الآسيوية والأفريقية بل أيضا بما قدمته من أبحاث ودراسات في مختلف مجالات تطوير القانون الدولي ودعم دور منظمة الأمم المتحدة. وأهم ما يجب أن ننوه به هو قدرة اللجنة على مر السنين على تكييف برنامج عملها وتطويره بحيث يتواءم دائما مع احتياجات المجتمع الدولي ومواكبة التطورات الجارية في إطار الأمم المتحدة. وبالتالي، برزت أهمية دعم التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية الآسيوية - الأفريقية.

ويبرز تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الوارد في الوثيقة A/51/360 المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بصورة واضحة تطور صور التعاون في مختلف المجالات بدءا من إجراء مشاورات مشتركة بشأن المسائل التي تحظى باهتمام مشترك مرورا بتبادل الوثائق والمعلومات وانتهاء بتحديد المجالات التي يمكن أن تساهم فيها اللجنة من أجل دعم دور منظمتنا الدولية. وقد نتج عن ذلك قيام اللجنة الاستشارية بتوجيه برنامج عملها بحيث أعطت أولوية دائمة للمسائل التي تهم الأمم المتحدة وأهمها دعم دور منظمتنا الدولية حيث قدمت اللجنة الاستشارية مساهمة هامة في هذا المجال يتمثل في الدراسة التي تضمنها المستند A/40/726 و Corr.1، المرفق، عن "تعزيز دور الأمم المتحدة بترشيد طرائق أدائها، مع الإشارة بوجه خاص إلى الجمعية العامة".

وتورد هذه الدراسة تقييما عاما لأداء الأمم المتحدة مما ساهم في إثراء النقاش الجاري حول هذا الموضوع والذي يشكل أحد موضوعات الساعة بالنسبة لمنظمتنا الدولية.

تواصل اللجنة الاستشارية تأكيدها على أهمية سرعة تكييف أعمالها من أجل دعم تعاونها مع الأمم المتحدة. ولعل أحدث الأمثلة على ذلك هو ما تبرزه الفقرة ١٥ من تقرير الأمين العام من قيام اللجنة الاستشارية في آذار/مارس ١٩٩٦ بعقد جلسة استثنائية تناولت موضوع إنشاء محكمة جنائية دولية. وقد شكل هذا الاجتماع محفلا هاما لتبادل الآراء بصورة غير رسمية بشأن أعمال اللجنة التحضيرية المعنية بإنشاء محكمة دولية وهو من أهم الموضوعات التي تشغل اهتمام الأمم المتحدة في الوقت الراهن. فمن المتوقع أن يعقد المؤتمر الدبلوماسي لإنشاء المحكمة في منتصف عام ١٩٩٨. وهنا تبرز أهمية اجتماع اللجنة الاستشارية الذي سيعقد بطهران في عام ١٩٩٧ لأنه سيشكل فرصة إضافية لتنسيق المواقف ومتابعة تطورات المفاوضات الجارية في إطار اللجنة التحضيرية وبالتالي تمكين اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية من الاستمرار في تقديم الدعم اللازم للأمم المتحدة قبل انعقاد المؤتمر الدبلوماسي الذي سيقر نظام المحكمة.

لا يريد وفد بلادي أن يعدد مزايا دعم التعاون بين اللجنة الاستشارية والأمم المتحدة أو أن يعدد أوجه هذا التعاون التي وردت بالتفصيل في تقرير الأمين العام والتي تمثلت أهمها، خلال الأعوام الأخيرة، في مجالات التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية ومسائل اللاجئين وعديد من المسائل الأخرى التي تتصدر اهتمامات الأمم المتحدة. ولن يفوتني وأنا بصدد الحديث عن مجالات التعاون أن أنوه بالدور الذي تلعبه مراكز التحكيم الإقليمية التي أنشأتها اللجنة الاستشارية للمساعدة على تعزيز قواعد التحكيم التي وضعتها لجنة القانون التجاري الدولي وهي إحدى اللجان الهامة للأمم المتحدة. وترحب مصر بما تتخذه اللجنة الاستشارية من خطوات الآن لإنشاء مركز تحكيم في نيروبي لخدمة بلدان شرق أفريقيا وجنوبها لكي يصبح في المستقبل القريب المركز الرابع بجانب المراكز الموجودة حاليا في القاهرة وكوالالمبور ولاغوس.

وأخيرا، أود أن أشير الى أن مصر سوف تواصل دعمها للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية

وتشجيع استمرارية التعاون بينها وبين الأمم المتحدة وتقديم كل العون لتحقيق هذا الهدف.

السيد دانيش - يازدي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بأن أبدأ بالإعراب عن تقدير وفد بلدي للأمين العام على تقريره عن "التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية"، وهو التقرير الوارد في الوثيقة A/51/360.

إن دعم العدالة واحترام مبادئ القانوني الدولي هما من العناصر الرئيسية لعالم سلمي مثلما تصوره مؤسسو الأمم المتحدة. وبغية تحقيق هذه الأهداف النبيلة، أوكل ميثاق الأمم المتحدة الى الجمعية العامة دورا خاصا في تعزيز التعاون الدولي، وتشجيع تطوير القانون الدولي وتدوينه على نحو تدريجي. ونتيجة لذلك، تم طوال السنوات الـ ٥١ الماضية، تحت رعاية الأمم المتحدة، وضع عشرات الاتفاقيات والصكوك الدولية الأخرى التي تنظم مختلف جوانب العلاقات بين الدول.

ونحن في آسيا وأفريقيا - المتشوقين الى الاضطلاع بدور نشط في جعل حكم القانون سائدا في العلاقات فيما بين الدول، والى المشاركة في عملية تدوين القانون الدولي وتطويره التدريجي - قد أنشأنا اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية قبل ٤٠ عاما. وهذه منظمة فريدة من نوعها في تلك المنطقتين. ولقد أجرت اللجنة منذ إنشائها عدة دراسات في ميدان مسائل القانون الدولي ذات الاهتمام المشترك لدى القارتين. علاوة على ذلك، عملت بوصفها محفلا هاما لتبادل الآراء والمعلومات فيما بين الدول الأعضاء. وهي تضطلع بدور هام في استكشاف ومواءمة الاحتياجات والآراء والمواقف للبلدان الأفريقية والآسيوية فيما يتعلق بمختلف جوانب سن القوانين على المستوى الدولي.

وثمة هدف مشترك، عنيت السعي الى التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه، يربط فيما بين المنظمتين. وأدى هذا الهدف المشترك الى بدء التعاون بين اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية والأمم المتحدة مباشرة بعد إنشاء اللجنة في عام ١٩٥٦، وهو التعاون الذي ما زال قائما حتى يومنا هذا والذي اتضح أنه تعاون مثمر وبناء.

وتجري اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية، على سبيل المثال، دراسة منتظمة ومتسقة من منظور آسيوي وأفريقي لبنود مدرجة في جدولي أعمال اللجنة السادسة ولجنة القانون الدولي. واتضح أن آراءها وتوصياتها مفيدة لأعضاء اللجنة الاستشارية وتنعكس مباشرة أو غير مباشرة في إجراءات أجهزة سن القوانين التابعة للأمم المتحدة.

ويوطد التعاون بين اللجنة الاستشارية القانونية والأمم المتحدة ويجد أبعادا جديدة في السنوات الأخيرة. وأدرجت اللجنة الاستشارية في برنامج مشاريعها ودراساتها عددا من البنود الهامة المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة، بما في ذلك البنود المتعلقة بقانون البحار، وتوفير الحماية الدولية للاجئين، والتعاون الاقتصادي الدولي، والاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة.

وعلاوة على ذلك، شارك الأمين العام للجنة الاستشارية أو ممثله في جلسات اللجنة السادسة وهيئات فرعية أخرى وخاطبها في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، وفي مكاتب للأمم المتحدة في أوروبا. وعلى غرار ذلك، شارك ممثلون من مكتب الشؤون القانونية للأمم المتحدة في الجلسات السنوية للجنة اللاستشارية القانونية وخاطبوها.

والجدير بالذكر أن التعاون بين المنظمتين لا يقتصر على عملية سن القوانين، وهو يشمل ميادين أخرى. فعلى سبيل المثال، أجرت اللجنة الاستشارية دراسات لتيسير عملية التصويت على الاتفاقيات، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، واتخذت مبادرات للمساعدة في نشر القانون الدولي وتقديره على نطاق أوسع بين أعضائها. ونظمت من أجل هذا الغرض حلقات دراسية وحلقات عمل بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي وهيئات أخرى لسن القوانين.

وباتخاذ الجمعية العامة للقرار ٢٣/٤٤، فتح سبيل آخر للتعاون بين المنظمتين، بإعلان الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٩ عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أغاثوكليوس (قبرص).

وفي هذا السياق، تقدم اللجنة الاستشارية بانتظام آراءها في برنامج أنشطة العقد، وقد قدمت مؤخرا تقريرا عن الدور الذي يمكن أن تلعبه في هذا المجال، وهو التقرير الذي ينظر فيه حاليا الفريق العامل المعني. كما أجرت دراسات محددة مكرسة لتعزيز دور محكمة العدل الدولية، وهو أحد أهداف عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي. وأخيرا وليس آخرا، شاركت اللجنة الاستشارية بنشاط في الاحتفالات بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، وقامت في عام ١٩٩٦ بتنظيم حلقة دراسية إقليمية للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء محكمة العدل الدولية.

ويوضح التقرير المعروض على الجمعية العامة توضيحا مفصلا التعاون البنّاء جدا بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية على مدى العامين الماضيين. ونرى أن آفاق التعاون في المستقبل بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية تبشر بالخير. ولهذا السبب فإن جمهورية إيران الإسلامية، بوصفها البلد المضيف للدورة السنوية القادمة للجنة الاستشارية، اشتركت في تقديم مشروع القرار المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية، والوارد في الوثيقة A/51/L.13، وتعرب عن أملها في أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

السيد ماهوغو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الدور الذي تلعبه اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية منذ إنشائها، بوصفها محفلا للتشاور والتعاون بين أعضائها، وأيضا بوصفها وسيلة لتبادل المعلومات والخبرات مع مناطق أخرى، دور مفيد ومثمر للغاية. واعترافا بهذا الدور الهام فإن الجمعية العامة طلبت قبل ١٥ سنة إلى الأمين العام، في قرارها ٣٨/٣٦ المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١، أن يجري مشاورات مع الأمين العام للجنة الاستشارية، بهدف زيادة تدعيم التعاون وتوسيع نطاقه بين المنظمتين في مجالات معينة ذات اهتمام مشترك.

وبحلول عام ١٩٨٤ كانت اللجنة الاستشارية قد اكتسبت الثقة الكاملة للجمعية العامة، التي اتخذت قرارا يثني على اللجنة الاستشارية لتوجيهها برامجها صوب تعزيز دورها الداعم لعمل الأمم المتحدة في مجالات أوسع، وفي عام ١٩٨٧ وضعت برنامجا آخر للتعاون حدد بضعة مجالات واضحة للتعاون بين الأمانتين.

وتتمتع كينيا بصلة طويلة ومثمرة باللجنة الاستشارية، لذلك من دواعي سروري أن أخاطب الجمعية العامة نيابة عن وفد كينيا لكي أعرب عن شكرنا الحار وتقديرنا للأمين العام للجنة الاستشارية وأمانتها على عملهما الممتاز في النهوض بالتعاون الأقاليمي والدولي، دعما لجهود الأمم المتحدة بغية تعزيز دور الأمم المتحدة في ميدان التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه وكذلك في المسائل الاقتصادية والإنسانية.

وكينيا، بوصفها بلدا ناميا، تقدر تقديرا عاليا الدراسات وحلقات العمل والحلقات الدراسية التي نظمتها اللجنة الاستشارية في المجالات التي تهم البلدان الأفريقية والآسيوية. وقد أبقت أمانة اللجنة الاستشارية على تمثيل عالي المستوى في المؤتمرات التي عقدت تحت رعاية الأمم المتحدة وعلى وجه الخصوص في المفاوضات بشأن الاتفاقيات التي أسفر عنها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي وقانون البحار، على سبيل المثال. وفي هذا الصدد يتطلع وفدي إلى إسهام اللجنة الاستشارية القانونية في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد بغرض إجراء استعراض عام لتنفيذ "جدول أعمال القرن ٢١".

ومن دواعي سرورنا البالغ أن نلاحظ أن أعضاء اللجنة الاستشارية، انطلاقا من عزمهم على القيام بدور هادف في العمل المستمر للجمعية العامة، اغتنموا الفرصة التي سنحت بعقد دورة مانيلا للجنة الاستشارية التي عقدت هذا العام لتركيز الانتباه على مسألة إنشاء محكمة جنائية دولية. وقد تبيَّن أن هذا الاجتماع مثمر جدا بوصفه محفلا داخليا لاستعراض وجهات النظر وتبادل الآراء بشأن التقدم المحرز حتى الآن بشأن مشروع النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛ ويحدونا الأمل، نظرا لتعقد المسائل التي ينطوي عليها الأمر، أن تشارك اللجنة الاستشارية على نحو أكثر نشاطا في العمل في المستقبل.

وأخيرا نود أن نناشد الدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية أن تقوم بسداد كل أنصبتها غير المسددة وفي الوقت المناسب حتى يتسنى للمنظمة الاستمرار في خدمة الدول الأعضاء فيها في شتى مجالات التعاون مع الأمم المتحدة.

السيد ديف (الهند) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إنه لمن دواعي شرف الهند أنها تستضيف اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية في نيودلهي منذ إنشائها. وهذا يبرز الأهمية التي نعلقها على اللجنة وعملها.

ويرحب وفدي بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/51/360. ويتناول التقرير بالتفصيل أنشطة التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية على مدى العام الماضي. ووفدي ينوه، باهتمام وامتنان كبيرين، بأنشطة اللجنة الاستشارية في ميادين القانون الدولي الاقتصادية والبيئية والإنسانية. وقد تم تمثيل اللجنة الاستشارية في عدد من اجتماعات ومؤتمرات الأمم المتحدة المتصلة بالقانون الدولي. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة بصفة خاصة الى مشاركة اللجنة الاستشارية في مؤتمر الأمم المتحدة التاريخي المعني بالقانون الدولي العام الذي عقد في قاعة الجمعية العامة.

وكانت الدورة السنوية للجنة الاستشارية، التي عقدت في مانيلا في آذار/مارس ١٩٩٦ حدثا هاما. وقد حضرها ممثلون رفيعو المستوى للدول الأعضاء والدول المراقبة المهتمة. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى المداولات بشأن موضوع إنشاء محكمة جنائية دولية. وأن المناقشات بشأن موضوعات هامة أخرى مثل القانون التجاري الدولي واللاجئين وقانون البحار والقانون البيئي كانت على نفس القدر من الفائدة والأهمية وخاصة بالنسبة لإيضاح القضايا القانونية المعنية، من منظور البلدان الآسيوية والأفريقية.

ويسرنا أيضا أن نلاحظ أن اللجنة تقوم، تحت القيادة القديرة لأمينها العام السيد تانغ تشنغوان، بترشيد برنامج عملها وأولوياتها. ولتلبية الطلب المتزايد الناجم عن زيادة أهمية القانون الدولي في مختلف مجالات الحياة الدولية، تقوم اللجنة بتنظيم برامج التعاون القانوني بين اللجنة الاستشارية وأجهزة القانون الدولي الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

وما من شك في أن برامج التدريب التي تنوي اللجنة تنظيمها لصالح الدول الأعضاء ستكون مفيدة. ومساعدة الأمم المتحدة في تنفيذ هذه البرامج من شأنها أن تزيد من مضمون التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية.

وفي المقام الأول، تستحق جهود اللجنة الرامية الى تحديث جهازها الوظيفي في إطار ميزانيتها المحدودة ثناء محمودا. ولا شك لدينا في أن اللجنة ستواصل النمو وسيقوى ساعدها في السنوات القادمة. والهند ستواصل تقديم تعاونها الكامل لبلوغ ذلك الهدف.

وفي الختام، يود وفدي أن يؤكد على إمكانية تعميق التعاون القائم بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية وتعزيزه بطريقة عملية، كيما يعود بفائدة أكبر على الأعضاء عن طريق تحقيق فهم أفضل للقانون الدولي واعتماده والإسهام في تطويره. ويسعدنا أيضا أن نكون من المشاركين في تقديم مشروع القرار بشأن هذا البند، وأن نوصي باعتماده.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٢/٣٥ المؤرخ في ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٠، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية.

السيد بهاغوات - سنغ (اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود بالنيابة عن الأمين العام للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية، سعادة السيد تانغ تشنغوان، أن أشكر الجمعية العامة على نظرها في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/51/L.13. فهذا يدل على ثقة الأعضاء بجهود اللجنة الاستشارية وبعملها وتعاونها مع الأمم المتحدة. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للمشاركين في تقديم مشروع القرار وللوفود الأخرى على تأييدها وتعقيباتها على عمل منظمتنا، كما ورد في البيانات السابقة. ويصف تقرير الأمين العام (A/51/360) بعض مجالات التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية. ونود أن نحيي الأمين العام والمستشار القانوني للأمم المتحدة وموظفي الأمانة العامة على إعدادهم تقريرا شاملا الى حد كبير عن مختلف أنشطة وبرامج اللجنة من أجل تعزيز دور الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة.

تنظر الجمعية العامة، كل عامين، في بند التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية. ويتيح لنا ذلك فرصة لمناقشة بعض المجالات الموضوعية الداخلة في مجال اختصاصنا.

لقد أنشئت اللجنة الاستشارية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦. وفي السنوات التي انقضت منذ حصولها على مركز المراقب الدائم في عام ١٩٨٠ كان عملها الداعم لأعمال الأمم المتحدة يستهدف دائما تقديم العون للدول الأعضاء في اللجنة لدى دراسة بنود جدول الأعمال المعروضة على اللجنة السادسة للجمعية العامة. كما أنها ساعدت في الميدانين الاقتصادي والإنساني من خلال مذكرات ودراسات أعدتها أمانتها. وقد تطلب ذلك إدراج بعض البنود والمواضيع التي تنظر فيها الأمم المتحدة في برنامج عمل اللجنة الاستشارية.

ويتمثل الجانب الهام الآخر لعمل اللجنة الاستشارية في بذل الجهود الرامية الى تشجيع التصديق على الصكوك الدولية الرئيسية وتنفيذها، وتقديم مبادرات مثل اللجوء الى محكمة العدل الدولية على نطاق أوسع للتسوية السلمية للمنازعات. وفي كل دورة من دوراتها المتعاقبة، حثت اللجنة الاستشارية دولها الأعضاء على المصادقة على الاتفاقيات المتعددة الأطراف الرئيسية والانضمام اليها، مثل اتفاقية قانون البحار، والاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي.

إن اللجنة الاستشارية، التي تألفت عضويتها من سبع دول عند تأسيسها، تضم اليوم ٤٤ عضوا ومراقبين اثنين. ومن بداية صغيرة، منبثقة عن مؤتمر باندونغ التاريخي لحركة عدم الانحياز، أثبتت اللجنة الاستشارية بصورة تدريجية أنها محفل رئيسي للتعاون الدولي. كما أن برنامج عملها موجه نحو التصدي للتحديات التي يفرضها المجتمع الدولي المعاصر ولتلبية الاحتياجات المتزايدة لأعضاء منظمتينا.

وخلال الستينات، كانت اللجنة الاستشارية من أوائل المنظمات الإقليمية التي درست مسألة مشروعية الأسلحة النووية. وخلال السبعينات، عندما كان قانون البحار ومسألة النظام الاقتصادي الدولي الجديد يحتلان موقع الصدارة، قدمت اللجنة الاستشارية إسهامها عن طريق القيام بدور حاسم في تطوير مفهوم الدول الأرخبيلية والمناطق الاقتصادية الخالصة.

ويصادف هذا العام أيضا الذكرى السنوية الثلاثين لإقرار المبادئ المتعلقة بمعاملة اللاجئين التي اعتمدتها اللجنة الاستشارية في دورتها الثامنة. وكانت مبادئ بانكوك، وهو الاسم الذي تعرف به، أول مجموعة من القواعد والمبادئ التي تعتمدها منظمة إقليمية بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ومن المزمع القيام في موعد لاحق من هذا العام باستعراض مبادئ بانكوك في ضوء الخبرة المكتسبة خلال فترة السنوات الـ ٣٠ الماضية. وستعقد في مانيلا في كانون الأول/ديسمبر حلقة دراسية خاصة للاحتفال بمرور ثلاثين سنة على إقرار مبادئ بانكوك.

وفي بداية العقد الراهن، عندما قررت الجمعية العامة عقد مؤتمر يعني بالبيئة والتنمية، شاركت أمانة اللجنة الاستشارية، بالكثافة التي تسمح بها مواردها، في المرحلة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

وكان لمشاركة اللجنة الاستشارية في عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي أهمية خاصة. واشتركت أمانة اللجنة الاستشارية مؤخرا في مبادرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن القانون البيئي الدولي الذي يهدف الى تحقيق التنمية المستدامة، وفي الدراسة المتعلقة بالحاجة الى وضع صكوك بيئية دولية جديدة ترمي الى تحقيق التنمية المستدامة وبجدوى هذه الصكوك. وعقد اجتماع للمستشارين القانونيين للدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية في مقر الأمم المتحدة يوم ٩ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٦. ودرس الاجتماع جملة أمور منها مسألة إسهام اللجنة الاستشارية في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، والتي من المزمع عقدها في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٧.

وقدمت اللجنة الاستشارية في السنوات التي انقضت على إنشائها، إسهامها المتواضع في الأهداف التي تدخل في نطاق اختصاصها. واستطاعت في غمار ذلك أن تقيم علاقة مع عدد من أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها. وستواصل اللجنة العمل على دعم هيئات الأمم المتحدة في أعمالها وأنشطتها، كما ستواصل التعاون لضمان سيادة حكم القانون في العلاقات الدولية. فلا بد للنظام القانوني الدولي الجديد أن يؤكد على المبادئ والقواعد التي تنظم العلاقات فيما بين الدول مثل المساواة في السيادة بين الدول؛ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى؛ وعدم جواز استخدام القوة؛ والتسوية السلمية للمنازعات؛ واحترام حقوق الإنسان؛ والحق في

التنمية؛ وحماية البيئة وصونها؛ ومبدأ التراث المشترك للإنسانية.

ستحتفل اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية هذا العام بالذكرى السنوية الأربعين لتأسيسها وستقوم، فيما تقوم، بنشر مجموعة مقالات عن القانون الدولي بأقلام أساتذة بارزين ومحامين ومسؤولين من الدول الأعضاء ومن هيئات الأمم المتحدة.

وأود أن أخبر الجمعية العامة بأن تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/51/360 سيوزع على المشاركين في الدورة السادسة والثلاثين للجنة الاستشارية، التي ستعقد في طهران في أيار/مايو ١٩٩٧ بدعوة من حكومة إيران. وأغتنم هذه الفرصة لأوجه الدعوة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمراقبين للمشاركة في هذه الدورة السنوية للجنة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في مناقشة هذا البند. وتبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/51/L.13.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/51/L.13؟

اعتُمِد مشروع القرار A/51/L.13 (القرار ١١/٥١).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٢٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

تقارير اللجنة الخامسة

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تنظر الجمعية العامة الآن في تقارير اللجنة الخامسة بشأن بنود جدول الأعمال ١٢٠ و ١٢٩ و ١٤٠ (أ) و ١٣٤ و ١٥٧.

وإن لم يكن هناك اقتراح بمقتضى المادة ٦٦ من النظام الداخلي، فسأعتبر أن الجمعية العامة تقرر ألا تناقش تقارير اللجنة الخامسة المعروضة عليها اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لهذا ستقتصر البيانات على تعليل التصويت.

ومواقف الوفود إزاء توصيات اللجنة الخامسة قد أوضحت في اللجنة، وتتجلى في الوثائق الرسمية ذات الصلة.

وأود أن أذكّر الأعضاء بأن الجمعية العامة، بمقتضى الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤، قد وافقت على أن:

"تقتصر الوفود، قدر الإمكان، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجمعية العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة".

وأود أن أذكّر الوفود بأنه، بموجب مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ أيضا، يحدد تعليل التصويت بمدة عشر دقائق وتدلي به الوفود من مقاعدها.

وقبل أن نبدأ في البت في التوصيات الواردة في تقارير اللجنة الخامسة، أود أن أحيط الممثلين علما بأننا سنبت فيها بنفس الطريقة التي اتبعت في اللجنة الخامسة.

البند ١٢٠ من جدول الأعمال

إدارة الموارد البشرية

تقرير اللجنة الخامسة (A/51/643)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): ستبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها (A/51/643).

مشروع المقرر المعنون "توظيف المتقاعدين" اعتمدته اللجنة الخامسة دون تصويت. هل أن أعتبر أن الجمعية ترغب أيضا في اعتماد مشروع المقرر؟

اعتُمد مشروع المقرر.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٢٠ من جدول الأعمال.

البند ١٢٩ من جدول الأعمال

تمويل قوة الأمم المتحدة للحماية، وعملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا، وقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، ومقر قيادة قوات السلام التابعة للأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/51/639)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها (A/51/639).

اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب أن تحذو حذوها؟

اعتُمد مشروع القرار (القرار ١٢/٥١).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٢٩ من جدول الأعمال.

البند ١٢٩ (تابع) والبند ١٤٠ من جدول الأعمال

تمويل قوة الأمم المتحدة للحماية، وعملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا، وقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، ومقر قيادة قوات السلام التابعة للأمم المتحدة.

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

(أ) تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

تقرير اللجنة الخامسة (A/51/640)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها (A/51/640)

اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار دون تصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب أيضا في اعتماد مشروع القرار؟

اعتُمد مشروع القرار (القرار ١٣/٥١).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٢٩ والبند الفرعي (أ) من البند ١٤٠ من جدول الأعمال.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة في هايتي

تقرير اللجنة الخامسة (A/51/637)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها (A/51/637).

اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتُمد مشروع القرار (القرار ١٤/٥١).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٣٤ من جدول الأعمال.

البند ١٥٧ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي

تقرير اللجنة الخامسة (A/51/638)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها (A/51/638).

اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماده؟

اعتُمد مشروع القرار (القرار ١٥/٥١).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٥٧ من جدول الأعمال.

البند ٤٤ من جدول الأعمال

تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات

تقرير لجنة الجمعية العامة الجامعة المخصصة لاستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات (A/51/48)

تقرير الأمين العام (A/51/228 و Add.1)

مشروع القرار (A/51/48، الجزء الرابع)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أحيط الجمعية علما بأنه، في رسالة مؤرخة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ وموجهة إلى رئيس الجمعية العامة، يطلب الممثل الدائم للنمسا لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى لشهر تشرين الأول/أكتوبر، أن تستمع الجمعية العامة في جلسة عامة إلى بيان من المراقب عن الكرسي الرسولي أثناء مناقشة البند ٤٤ من جدول الأعمال، "تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات".

ويذكر الأعضاء أنه وفقا للممارسات المتبعة في الجمعية العامة، لا تدلي الدول غير الأعضاء المراقبة ببياناتها عادة إلا في اللجان الرئيسية. ولكن، في ضوء المشاورات التي أجريت، وبأخذ الأهمية التي نعلّقها على المسألة قيد النظر في الاعتبار، يُقترح أن تبت الجمعية العامة في هذا الطلب.

فهل لي أن أعتبر أنه لا اعتراض على الاقتراح بأن نستمع إلى المراقب عن الكرسي الرسولي أثناء مناقشة البند ٤٤ من جدول الأعمال، "تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات"؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس لجنة الجمعية العامة الجامعة المخصصة لاستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، السيد هيساشي أوادا، ممثل اليابان، ليعرض تقرير اللجنة المخصصة ومشروع القرار الوارد في القسم الرابع من ذلك التقرير.

السيد أوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يشرفني بصفتي رئيسا للجنة الجمعية العامة الجامعة المخصصة لاستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، أن أعرض على الجمعية العامة تقرير اللجنة الوارد في الوثيقة A/51/48.

لقد عقدت دورة اللجنة المخصصة في مقر الأمم المتحدة من ١٦ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وحضرها عدد كبير من الدول الأعضاء، وهيئات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. وإن وثائق استعراض منتصف المدة، وكذلك البيانات التي أُدلي بها في الجلسة الافتتاحية وأثناء المناقشة العامة، أسهمت

إسهاما كبيرا في تيسير المداولات وتحقيق نتائج مشجعة.

وقد أتاح استعراض منتصف المدة فرصة عظيمة للتدليل على صلاحية التوافق الجديد في الرأي حول اتباع نهج جديد ومبتكر للتنمية في أفريقيا. ولئن كان برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، الذي اعتمدته الجمعية العامة بقرارها ١٥١/٤٦ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، قد مَثّل اتفاقا بين البلدان الأفريقية من ناحية والمجتمع الدولي من ناحية أخرى، فإن استنتاجات اللجنة المخصصة وتوصياتها التي قدمت في هذه الدورة لاعتمادها تشكل مجموعة من الأهداف والمقاصد المشتركة يكمل بعضها البعض ويجب تنفيذها بطريقة موحدة وبروح من المشاركة الكاملة.

ويجب أن نذكر أن اللجنة المخصصة قررت، أثناء دورتها التنظيمية التي عقدت في ٢٠ حزيران/ يونيه ١٩٩٦، أن يجري استعراض منتصف المدة عن طريق فريقين عاملين لاستعراض الجزأين الرئيسيين لبرنامج الأمم المتحدة المتعلقين بمسؤولية أفريقيا والتزامها، ومسؤولية المجتمع الدولي والتزامه. والفريقان العاملان، في ظل القيادة الرشيدة للسفير أنسانالي ممثل غيانا والسفير راين ممثل بلجيكا، تجنبا بحكمة توجيه اللوم إلى الدول الأفريقية أو إلى الشركاء غير الأفريقيين. وبدلا من ذلك، كما يمكن ملاحظته في الاستنتاجات التي تشكل مرفق مشروع القرار المقدم للجمعية، حدد الفريقان العاملان مجالات معينة يضطلعان فيها بتقييم منصف وغير متحيز للإنجازات طوال السنوات الخمس الماضية، وأصدرا توصيات ملموسة وواقعية تنفذ عن طريق التعاون والمشاركة بين جميع الأطراف المعنية.

ويسعدنا أن نلاحظ أن البلدان الأفريقية وشركائها في التنمية تحاشوا الخطأ الذي صادفوه في الماضي، وانتهوا من مناقشتهم وتحليلهم لأداء كل الأطراف المعنية، حتى في المجالات الخلافية مثل الإصلاح السياسي والاقتصادي، وتشجيع القطاع الخاص، والتنمية الإنسانية، والتعاون والتكامل الإقليمي ودون الإقليمي، وتدفق الموارد، والديون الخارجية، والتجارة، والتنوع الاقتصادي وبناء القدرات. وبالتالي، وبالرغم من الاختلافات المستمرة حول هذه المسائل، جعل هذا النهج كل الأطراف تحدد المجالات التي تحتاج إلى بذل المزيد من الجهود وتوصي باتخاذ تدابير عملية ومحددة بقدر المستطاع.

ويجدر بنا أيضا أن نذكر أن استعراض منتصف المدة لبرنامج الأمم المتحدة أخذ في حسبانه التطورات التي حدثت في ميدان التعاون الدولي. ومن أهمها مجموعة المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة منذ اعتماد البرنامج. وقد ساعدت نتائج هذه الاجتماعات العالمية، من خلال تقييم اللجنة المخصصة وتوصياتها، على استمرار الترابط بين العناصر الهامة مثل التنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، وحماية البيئة، وحقوق الإنسان.

وهناك نقطة أخرى أشارت إليها اللجنة المخصصة عدة مرات، هي مبادرة الأمم المتحدة الخاصة من أجل أفريقيا على نطاق المنظومة. ويجدر بنا أن نذكر أنه كان هناك توافق عريض في الآراء على وجوب النظر إلى هذه المبادرة الخاصة بصفتها أداة تشغيلية لبرنامج الأمم المتحدة الجديد ينبغي لها أن تساعد على تعبئة الموارد لتنفيذ البرنامج الجديد.

واستعرضت اللجنة المخصصة أيضا آليات المتابعة والرصد والتقييم المنبثقة عن البرنامج الجديد على كل من المستويات العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والقطري. وفي هذا الصدد تركز الاهتمام على ناحيتين: الحاجة إلى النهوض بالتنسيق بين الهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك التوفيق بين أنشطة البرنامج الجديد؛ والمبادرة الخاصة من أجل أفريقيا.

وينبغي لأعمال المتابعة والرصد أن تأخذ في الحسبان أيضا المبادرات التي اتخذت مؤخرا، مثل الاقتراح المطروح على الاجتماع الوزاري لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الذي عقد في أيار/مايو ١٩٩٦ من أجل وضع استراتيجية جديدة للتنمية العالمية، والذي تبناه بعد ذلك اجتماع قمة مجموعة الدول السبع المعقود في ليون في حزيران/ يونيه ١٩٩٦ في الإعلان الاقتصادي الصادر عنه. وقد حددت اللجنة المخصصة نشاطا هاما آخر للمتابعة هو عقد مؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية في أفريقيا عام ١٩٩٨، الذي نتوقع أن تُستعرض فيه جملة أمور منها تنفيذ نتائج استعراض منتصف المدة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد.

وكما أشير من قبل كانت عملية التقييم والتوصيات المتعلقة بالجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، والدعم الذي يقدمه شركاؤها الإنمائيون، وآلية المتابعة والرصد، تتم بروح التشارك التام وتقاسم المسؤولية. وخلاصة القول إنها تعبِّر عن اقتناع المجتمع الدولي بأن تنمية أفريقيا تعد أحد التحديات الرئيسية في حقبة ما بعد الحرب الباردة، وأن حدوث نهضة اقتصادية في تلك المنطقة ليس من شأنه فحسب أن يرفع من مستوى معيشة شعوبها، بل أن يترك أيضا أثرا إيجابيا على الاقتصاد العالمي بأسره.

وينبغي للجمعية العامة وجميع العناصر المنفردة التي تتألف منها، سواء في أفريقيا أو خارجها، ليس فقط أن تعتمد الاستنتاجات التي تم تحديدها للتو، بل أيضا، وهو الأهم، أن توفر الظروف المؤاتية لتنفيذها المعجل والناجح. والواقع أن تصميمها الجماعي الذي تجلى أثناء استعراض منتصف المدة، على تجاوز التقسيم التقليدي بين مانحين ومستفيدين، أو بين الشمال والجنوب، ينبغي النظر إليه كعامل آذن بخلق هذه الظروف.

وبعد أن قدمت تقييما لاستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة للتنمية في أفريقيا في التسعينات بصفتي رئيس اللجنة المخصصة، أود أن أذكـــر بضع نقاط على سبيل التعقيب على هذه الممارسة بوصفي الممثل الدائم لليابان. النقطة الأولى والأهم التي أود أن أتطرق إليها هي أن مشكلة التنمية في أفريقيا، كما كرر العديد من زملائي من قبل، وصلت مفترق طرق رئيسيا. ففي البيئة الدولية الجديدة التي نشأت مع انتهاء الحرب الباردة، وهي بيئة يتزايد فيها ترابط دول العالم، وعولمة الاقتصاد العالمي، ونشوب الصراعات العسكرية داخل الحدود الوطنية، أصبحت تنمية أفريقيا واحدة من المشاكل الأكثر إلحاحا التي تواجه المجتمع الدولي، وستظل كذلك حتى بعد زمن من دخولنا القرن المقبل.

إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية ليست فحسب مهمة في حد ذاتها بل هي أيضا مفتاح الحل للمأساة المتكررة، مأساة المواجهة المسلحة وكل المشاكل الناجمة عنها. ويتعين علينا، ولو لهذا السبب وحده، أن نبقي نصب أعيننا المشاكل التي تعوق التنمية عندما نتصدى للمسائل الأمنية والسياسية في أفريقيا. كما أن تحقيق عدد كبير من البلدان الأفريقية انطلاقة اقتصادية من خلال التنمية ليس من شأنه أن ينهض بالرفاه الاقتصادي لشعوب أفريقيا فحسب، بل أيضا أن يعود بخير وفير على بقية العالم لأنه سيشجع اندماج الاقتصادات الأفريقية بالكامل في النظام الاقتصادي العالمي.

وعلى سبيل الاعتراف الواضح بهذه الحقيقة، عندما بدأ العالم يعيد تنظيم نفسه في أعقاب الحرب الباردة، بادرت اليابان، في عام ١٩٩٣، بصفتها البلد المضيف لاجتماع القمة الاقتصادي لمجموعة الدول السبع المعقود في طوكيو، بطرح فكرة استراتيجية إنمائية جديدة. وقد انعكس هذا المفهوم في الإعلان الاقتصادي الصادر في ختام اجتماع قمة طوكيو. وهذه الاستراتيجية، رغم أنها كانت في ذلك الوقت موجودة في شكلها البدائي، أصبحت الأساس لمؤتمر طوكيو الدولي للتنمية الأفريقية الذي نظمته اليابان في طوكيو في وقت لاحق من تلك السنة.

ومنذ ذلك الحين ظلت اليابان ثابتة في التزامها بالجهود الدولية للنهوض بتنمية أفريقيا. ومن ثم، استضافت حكومتي بشأن هذا الموضوع، سلسلة من الاجتماعات والحلقات الدراسية كانت مثمرة للغاية. واستنادا إلى هذه التجربة تخطط اليابان الآن لاستضافة مؤتمر طوكيو الثاني، في عام ١٩٩٨، وسيكون هذه المرة على مستوى القمة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأوضح نية حكومة بلدي في ربط حلقة مؤتمرات طوكيو، التي تتضمن الاجتماعات التحضيرية والمؤتمرات، بجهود تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، حتى يكون كل منهما مكملا للآخر وعاضدا له.

وأفضل طريقة لإقامة هذه الصلة هي تحديد الأهداف المشتركة على أساس تشارك جديد لجميع الأطراف المعنية بالعملية الإنمائية. ومن المهم أيضا أن نحدد السبل والوسائل لتحقيق هذا الهدف بالاستفادة ليـــس فقـــط مـــن المساعدة الإنمائية، بل أيضا من الاستثمارات الخاصة والتجارة وبناء الهياكل الأساسية الاجتماعية وتنمية القدرات البشرية وكل العناصر الأخرى التي تعتبر أساسية لتحقيق تلك الأهداف، وكذلك باستنباط مزيج مثالي من السياسات، يتناسب مع الظروف الاجتماعية - الاقتصادية الملموسة في

البلدان المعنية. وهذا النهج الشامل والمتفرد هو بالذات الذي تعكف اليابان على صقله وتطويره باعتباره المادة التي تتكون منها الاستراتيجية الإنمائية الجديدة.

ولبدء عملية تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات عن طريق الاستراتيجية الإنمائية الجديدة، تقدمت اليابان باقتراحين محددين في سياق استعراض منتصف المدة. أولا، اقترحت تنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب عمليا في مجال تنمية الموارد البشرية في أفريقيا. وثانيا، حثت الجمعية العامة، بوصفها المؤسسة السياسية الوحيدة الموجودة التي تمثل فيها كل دول العالم، أن تدخل في حوار مكثف مع الوكالات الإنمائية الدولية الأخرى، بالتحاور معها حول نتائج الاستعراض بغرض تعزيز التعاون في هذا المجال.

وبالنسبة للنقطة الأولى على وجه التحديد، ينوي وفد بلدي أن يبدأ العمل مع البلدان التي تماثله في التفكير، لوضع خطط محددة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في ميدان تنمية الموارد البشرية في أفريقيا. واسمحوا لي أن أشرح بالتحديد ما نعتزم القيام به من الآن وإلى حين انعقاد مؤتمر طوكيو الثاني للتنمية الدولية، المقرر عقده في عام ١٩٩٨. ووفد اليابان يخطط لتنظيم مجموعة من الحلقات الدراسية في نيويورك بغرض استكشاف طرق ملموسة لتسهيل تنفيذ مشاريع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبالذات في ميدان تنمية الموارد البشرية وبناء المؤسسات. وهذه الحلقات الدراسية ستكون مفتوحة للجميع، وسنرحب بكل الوفود التي لديها ما تسهم به في هذه العملية. وفي غضون فترة قصيرة ستتاح معلومات أكثر تفصيلا عن هذه الحلقات الدراسية. وفي العام القادم سترعى اليابان، مع الأمم المتحدة، المنتدى الآسيوي - الأفريقي الثاني، في تايلند، وكذلك الاجتماع التحضيري لمؤتمر طوكيو الثاني. وسيكون كلا الحدثين فعالا، على ما آمل، في إعطاء دفعة قوية لتنفيذ البرنامج الجديد.

أود أن أختتم بياني، بصفتي رئيس اللجنة الجامعة المخصصة لإجراء استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وبصفتي أيضا الممثل الدائم لليابان، بالتشديد مرة أخرى على أهمية قضية تنمية أفريقيا بالنسبة لكل أعضاء الأمم المتحدة سواء كانوا من أفريقيا أو من غيرها. وبلدي، اليابان، إذ يضع هذا التسليم نصب عينيه، يتعهد بأن يجعل تنمية أفريقيا أعلى أولوياته في سياسته تجاه الأمم المتحدة. كما تعتزم اليابان أن تكون في طليعة كل الجهود الدولية لتعزيز أهدافنا المشتركة في هذا الجزء البالغ الأهمية من المعمورة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أقترح، إن لم يكن هناك اعتراض، إقفال قائمة المتكلمين في المناقشة المتعلقة بهذا البند، الساعة الخامسة عصر اليوم.

تقرر ذلك.

السيد مبيي (الكاميرون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٥٠/١٦٠ الصادر في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، اجتمعت وفودنا في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ في إطار لجنة الجمعية العامة الجامعة المخصصة لاستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وأود أن أعرب عن تهانينا هنا لجميع أعضاء اللجنة على العمل الكبير الذي أنجزوه.

وأود بشكل خاص أن أشيد إشادة واجبة بالسفير هيساشي أوادا، الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة ورئيس اللجنة المخصصة، لالتزامه الشخصي الذي هو بوضوح انعكاس لاهتمام بلده، اليابان، بأفريقيا. وهذا الاهتمام لم ينعكس في عقد سلسلة من المؤتمرات والحلقات الدراسية بشأن التنمية في أفريقيا فحسب، وإنما أيضا في اعتماد مبادرات عديدة للقارة. وعلى سبيل المثال، أود أن أذكر عقد مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية، واعتماد مخصصات مالية لتدريب الشباب والنهوض بالتعاون بين الجنوب والجنوب.

وقبل أن أتناول مسألة استعراض منتصف المدة، أود أولا وقبل كل شيء أن أضع برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات في إطاره التاريخي حتى يمكننا أن نتعرف على أهميته على أفضل وجه. إن المجتمع الدولي، بعد أن لاحظ أنه بعد اعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة الجديد من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا بخمس

سنوات كانت الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في أفريقيا متدهورة فعلا، قرر أن يتصور ويعتمد صكا جديدا بعيد المدى ولكنه واقعي من أجل تنمية القارة يقوم على الاعتراف بأن تنمية أفريقيا هي أساسا مسؤولية الأفارقة؛ وأن هدف التنمية الاقتصادية المستدامة لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق إتاحة مناخ دولي موات؛ وإن تنفيذ أي برنامج للتنمية يتطلب نوعا جديدا من المشاركة، مشاركة تتجاوز مجرد العلاقات البسيطة التي قد تقوم بين المستعمرات السابقة ومستعمريها السابقين. وباختصار، كانت هناك حاجة للتوصل إلى فلسفة جديدة للتنمية مع مسؤوليات متشاطرة وإن كانت مختلفة ومشاركة نشطة مستدامة.

وهذا ما فعلناه يوم ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ باعتماد برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وبمقتضى ذلك البرنامج، كان على أفريقيا أن تقوم بإصلاحات أو تعززها أو تسرع بها وعلى وجه الخصوص في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وكان على المجتمع الدولي أن يشجع هذه الجهود في أفريقيا ويحافظ عليها. وبعد خمس سنوات من اعتماد هذا البرنامج الجديد، تبدو المحصلة كما يلي. سبق لفخامة السيد بول بيا رئيس جمهورية الكاميرون ورئيس منظمة الوحدة الأفريقية بالنيابة أن أشار وأحسن الإشارة من فوق هذ المنصة، إلى أن الغالبية العظمى من البلدان الأفريقية أوفت بالالتزامات التي قطعتها على نفسها بموجب البرنامج الجديد. وقامت بإصلاحات صعبة بعيدة المدى ترمي بشكل خاص إلى الإسراع بعملية إضفاء الطابع الديمقراطي وتعزيز حقوق الإنسان وضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وخلال السنوات الخمس الماضية أحرز تقدم هام في الإصلاحات الديمقراطية عن طريق التنظيم الأفضل والشفافية الأكثر والمشاركة الشعبية الأكبر في إدارة الشؤون العامة. وأكد إعلان القاهرة الذي اعتمد في العام الماضي مجددا التزام أفريقيا بمواصلة هذه الإصلاحات.

وفيما يتعلق بتعزيز الاستثمار، اعتمدت غالبية البلدان الأفريقية نظما حرة جدا وجديدة للاستثمار. واستمرت في الأخذ بأعراف هامة وإصلاحات مالية، وسرعت بعملية إبعاد الدولة من إدارة الشركات. والآثار المجمعة لهذه الإصلاحات والتكيف الهيكلي سمحت لعدد من هذه البلدان بالحد من التضخم إلى حوالي ٥ في المائة.

وفيما يتعلق بالمشاركة الشعبية، اعتُرف بدور المنظمات غير الحكومية في الأنشطة الإنمائية، وفي معظم البلدان الأفريقية وضع إطار للعمل المتضافر والتنسيق مع هؤلاء الشركاء الجدد. وعلى المستوى القاري، أنشئ فريق عامل من منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات غير الحكومية لضمان مشاركة أكبر من المنظمات غير الحكومية في أنشطة منظمة الوحدة الأفريقية. وفيما يتعلق بتعبئة الموارد، بذلت جهود، وبخاصة للحد من الانفاق الحكومي، لزيادة المدخرات المحلية وإعادة تنشيط التجارة الخارجية.

وفي إطار التعاون والتكامل الإقليمي ودون الإقليمي، فيما يجاوز الإطار الاقتصادي الخالص، تظهر مبادرات جديدة لصيانة السلم - على سبيل المثال آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات وإدارتها وتسويتها في أفريقيا، واللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في أفريقيا الوسطى، وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي عهد إليه بمسألة ليبريا في أفريقيا الغربية، وآليات مماثلة أنشئت في الجنوب الأفريقي لإحلال السلام.

وبالرغم من هذه الجهود جميعا، وكما ذكر تقرير اللجنة المخصصة ببلاغة، فإن

> "العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، التي أدت إلى اعتماد الجمعية العامة لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا (القرار دإ-٢/١٣ المؤرخ ١ حزيران/يونيه ١٩٨٦)، والبرنامج الجديد في عام ١٩٩١، لا يزال قائما. بل تفاقمت المشكلات في بعض البلدان. ورغم أن بعض البلدان الأفريقية قد حققت تحسنا إجماليا في أدائها الاقتصادي في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥، فمن المنتظر أن يزداد الفقر والبطالة بصورة ملموسة في أفريقيا. كما لا يزال الوصول إلى المستويات المقدرة لحشد الموارد في البرنامج الجديد أمرا بعيد المنال، فضلا عن أنه لم يتم بعد تحقيق أهداف التنمية الرئيسية." (A/51/48، المرفق، الفقرة ٤)

والفائدة الكبرى من استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، الذي عرضت نتائجه اليوم للنظر فيه، هي أنه أتاح لنا أن نحصر على نحو موضوعي دقيق مدى تنفيذ البرنامج. وفوق كل شيء، أتاح لنا أن ندرك أن الخطط والبرامج مهما كانت طموحة، لا تفيد في شيء إذا لم تتوفر الإرادة السياسية للدول لتنفيذها. وهذه الإرادة السياسية بالتحديد هي التي أناشد اليوم التحلي بها، نيابة عن أفريقيا برمتها. وليست هذه المناشدة لتقديم الإحسان وإنما لإزالة العوائق التي تثبط جميع جهود أفريقيا من أجل التنمية. وذلك لأنه، كما أكد أيضا رئيس منظمة الوحدة الأفريقية بالنيابة، كيف يمكن لأفريقيا أن تنمي نفسها إذا كانت التدفقات المالية نحو القارة تنخفض كل يوم، وإذا كانت المساعدة الإنمائية الرسمية المنخفضة فعلا تخضع لشروط أكثر فأكثر، وإذا ما واصل عبء المديونية الزيادة، وإذا ما وجدت السلع الأساسية الأفريقية من الصعب الوصول إلى الأسواق الدولية، وإذا ما كان الاتجاه نحو خفض الاستثمار في بلداننا آخذا في الزيادة، وإذا ما كان رأس المال الجديد لا يصل إلينا؟

وإذا كان المجتمع الدولي يريد حقا دعم جهود أفريقيا كما تعهد بذلك بمقتضى أحكام البرنامج، فيجب عليه أن يوجه عمله نحو مجالات الأولوية مثل تنوع السلع والاقتصادات الأفريقية، وتحسين شروط الوصول إلى السوق الدولية؛ ويزيد الاستثمارات والتدفقات المالية ويحل مشكلة الدين الخارجي.

سبق للكاميرون أن ذكرت أن الاقتصادات الأفريقية تقوم أساسا على تجارة السلع الأساسية، وإن أية استراتيجية إنمائية للقارة يجب أن تأخذ هذه الحقيقة في الاعتبار. وفي هذا السياق، يجب أن يدعم المجتمع الدولي جهود البلدان الأفريقية لتنويع سلعها، كما ينبغي وضع شروط مواتية لوصول هذه المنتجات إلى الأسواق الدولية. ونحن نرحب بالتدابير المتخذة على مستوى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لزيادة الإنتاج، وتعزيز التجارة بين الدول الأفريقية وتسهيل التنوع الرأسي للإنتاج الصناعي عن طريق تنمية قدرات أفريقيا التكنولوجية. ونرحب أيضا بفتح منشأة تنويع السلع الأفريقية، الصندوق المشترك للسلع الأساسية. وأفريقيا تنتظر الاجتماع السنوي لمجلس إدارة الصندوق في مراكش في كانون الأول/ديسمبر القادم، وهي لا تتوقع تدابير عملية فقط للأداء المناسب للمنشأة، وإنما أيضا تدابير جسورة.

وفيما يتعلق بالدين الخارجي، نرحب بالتطورات الإيجابية التي وقعت مؤخرا، وبشكل خاص اعتماد شروط لخفض الدين أكثر سخاء من شروط نابولي للبلدان الفقيرة الأشد مديونية. وأود أن أكرر نداء الرئيس بيا بالتنفيذ العاجل لهذه المبادرة الجديدة ومد نطاقها إلى عدد أكبر من البلدان الأفريقية.

وفي مطلع الألف الثالثة لا تزال أفريقيا القارة التي تواجه أكبر عدد من التحديات. ومن الواضح أن مسؤولية مواجهة هذه التحديات تقع على عاتق الأفارقة أنفسهم، بيد أن واجب التضامن يقتضي أن يدعم المجتمع الدولي جهود القارة.

وفي هذا الصدد، يوفر برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات إطارا رائعا للمشاركة والتعاون. ويمكننا أن نعمل معا داخل هذا الإطار لبناء أفريقيا خالية من ويلات الدين والجوع والأمراض المستوطنة وانخفاض مستوى الالتحاق بالمدارس، وغيرها من الأمراض، وبعبارة أخرى يمكننا أن نعمل معا من أجل تقدم أفريقيا التي تشارك الآن في اللحاق بقطار العولمة. ولذلك نهيب بالمجتمع الدولي أن ينفذ بالكامل وعلى وجه السرعة توصيات ونتائج لجنة الجمعية العامة الجامعة المخصصة الواردة في الوثيقة A/51/48 التي قدمت لنا للنظر فيها.

السيد عبد الله (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في مستهل كلامي، يسعدني أن أشكر السفير الياباني هيساشي أوادا الذي تولى في أيلول/سبتمبر الماضي رئاسة لجنة الجمعية العامة الجامعة المخصصة لاستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وأود أيضا أن أشكر حكومة اليابان للجهود التي تبذلها لمساعدة قارتنا. وقد ظهر التعبير الأخير عن هذه المساعدة في الحلقة الدراسية رفيعة المستوى بشأن التنمية في أفريقيا التي عقدت في طوكيو في آب/اغسطس ١٩٩٦ في إطار مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية الأفريقية.

وفيما يتعلق بالبند ٤٤ المعنون "تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات" أود أن أبدي الملاحظات التالية. أود أولا أن أشكر المجتمع الدولي لاهتمامه بموضوع التنمية والنمو في أفريقيا. والآن على برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات أن يجعل دعم الأمم المتحدة للتحرر الاقتصادي للقارة فعالا. وبرنامج العمل يعتبر التزاما من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بدعم جهود التنمية في أفريقيا. ويشكل بالنسبة للدول الأفريقية عملا يعبر عن الاخلاص وعلامة تبعث على الأمل دعما لهذا الكفاح من أجل التنمية على الرغم من الحالة الدولية الراهنة والصعوبات التي تواجهها تلك الدول. ونحن نرحب بهذا الدعم على الرغم من أن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي عانى منها الأفارقة طوال العقد الماضي لم تنته بعد في مناطق واسعة من القارة.

وهذه الأزمة، مقرونة بالجفاف المستمر والمشاكل الإيكولوجية الحادة، ليس من شأنها سوى أن تؤدي إلى اضطرابات اجتماعية عرضت للخطر الاستقرار غير الثابت أصلا في معظم هذه البلدان. وفي هذا الإطار غير السليم اضطرت البلدان الأفريقية إلى أن تعتمد سياسات تعكس الاتجاهات السلبية وتعيد النظام إلى اقتصاداتها الخربة. وفي هذا الصدد بدأت كل بلدان أفريقيا تقريبا تضطلع ببرامج الإصلاح والتكيف الهيكلي وذلك تحت رعاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وجميع برامج الإصلاح والتكيف الهيكلي التي التزمت بها البلدان الأفريقية لها طبيعة متعددة الأبعاد وتتضمن تدابيرا للتحرر الاقتصادي والتجاري الداخلي تستهدف تحسين الإدارة المالية وتوسيع قاعدة الضرائب وتعزيز الكفاءة والشفافية في النظام المالي. وتركز هذه الإصلاحات أيضا على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي. وفي هذا المشروع الطموح أعطي اهتمام خاص للبُعد الإنساني للتنمية وللتوازن بين البيئة والتنمية.

لقد حققت جهود البلدان الأفريقية نتائج متفاوتة على الرغم من أنها تعتبر إيجابية في مجملها. ففي ١٩٩٢ كان ٢٠ بلدا أفريقيا تعاني من النمو السلبي، وفي عام ١٩٩٥ انخفض هذا العدد إلى ٤ بلدان. وفي ١٩٩٢ أيضا، حققت ثلاثة بلدان أفريقية معدل نمو في الناتج القومي الإجمالي مقداره ٦ في المائة. وفي عام ١٩٩٥ وصل عدد هذه البلدان إلى ١٢ بلدا.

أود في هذا الصدد أن أشير إلى تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات A/51/228 و Add.1 الذي يرد فيه أن تقييم تنفيذ هذا النظام الجديد في ١٩٩٢-١٩٩٥ يبين أن بعض النتائج تحققت في مجالات التنمية البشرية وتعزيز المؤسسات وتنمية القطاع الخاص. غير أن التقرير يضيف أن الجهود الأفريقية لن تحقق النجاح في الإطار الزمني الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات إلا إذا قدم المجتمع الدولي دعمه اللازم. وينبغي أن ينعكس هذا التضامن في شكل إسهامات يعتمد عليها بالموارد الكافية من ناحية وعن طريق إيجاد مناخ دولي مؤات من ناحية أخرى.

وترحب تونس بجهود بلدان أخرى في الجنوب لتعزيز تعاونها الاقتصادي مع أفريقيا لتحقيق هذه الأهداف. وهذا التعاون جدير بالملاحظة بشكل خاص لأنه يتصل بمجالات حيوية مثل نقل التكنولوجيا والمعرفة، وتوفير الخدمات الاستشارية، والتدريب، والمشاريع المشتركة، والتجارة، والاستثمار. كذلك يمكن أن يظهر اهتمام بلدان الجنوب بقارة أفريقيا في تنمية الزراعة وصيد الأسماك وفي التعليم والبحوث وفي تخفيف حدة الفقر.

ثمة خطوة هامة صوب تحقيق التضامن بين الجنوب والجنوب نشهدها في مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية الأفريقية الذي أعقبه المنتدى الآسيوي - الأفريقي: تشاطر الخبرات. بيد أن هذا التضامن بين الجنوب والجنوب الذي نرحب به لا يكفي لمساعدة أفريقيا في التغلب على أزمتها الراهنة. فنطاق المشكلة وتعقد الصعوبات التي يجب على القارة أن تتغلب عليها لبناء أسس هياكلها الرئيسية ولتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدانها تتطلب عزما أكبر وموارد أكثر سواء على الصعيد الوطني أو الصعيد الدولي حتى نضمن أن تنعم أفريقيا، مثل المناطق الأخرى، بنمو وتنمية مستدامين دائمين. وعلينا أن نسلم أيضا بأن الأنشطة التي تجري حاليا في البلدان الصناعية وفي منظومة الأمم المتحدة لا تكفي لمواجهة المشاكل التي تقابلها أفريقيا. ويتجلى عدم الكفاية هذا

في المساعدة الإنمائية الرسمية وفي الاستثمارات وفي المديونية.

وفي هذا الصدد يشير الأمين العام إلى أنه

"منذ أوائل التسعينات، لم يرد إلى أفريقيا من مجموع التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر إلا أقل من ٢ في المائة." (A/51/228/Add.1، الفقرة ٢٠)

وتهميش أفريقيا في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر يعادل تهميشها في مجال التجارة العالمية. وهذه حالة تدعو إلى القلق العميق.

وتشير نفس الوثيقة إلى أن المديونية الباهظة كانت إحدى العقبات الرئيسية التي تعترض طريق الانتعاش الاقتصادي والنمو الدائم لأفريقيا. وهي تؤكد أنه بالرغم من الجهود التي بذلت، فإن المؤشرات الرئيسية للديون الخارجية لا تبين حدوث تحسن يمكن تقديره فقد استمرت الديون في الزيادة، وأصبحت اليوم تشكل ٧١,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا مقابل ٦٧,١ في المائة في عام ١٩٩١.

إن التدفق السلبي لمدفوعات خدمة الديون - والتي بلغ مجموع ما لم يسدد منها ٢٨ بليون دولار، بينما كان الحد الأقصى السنوي الذي تصوره برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات هو في حدود ٩ بلايين دولار - لا تعوضه في المقابل الموارد الهزيلة المتحصلة من المساعدة الإنمائية الرسمية.

وما فتئت المساعدة الإنمائية الرسمية في الانكماش، بالرغم من الجهود الأفريقية المبذولة لتحسين الاستفادة منها. وتبلغ قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للقارة حاليا ٢٠ بليون دولار، وهذا المبلغ أقل بكثير من المبلغ الذي حدده برنامج العمل الجديد لتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وهو ٣٠ بليون دولار بمعدل نمو مقداره ٤ في المائة سنويا.

وتود تونس أن تعرب عن تقديرها للمبادرات التي اتخذتها بعض البلدان - ولا سيما اليابان والنرويج وغيرها من بلدان الشمال - التي التزمت بلا تحفظ بالمساعدة الإضافية المستهدفة لأفريقيا التي دعا إليها برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

ونحن نعتقد في هذا الصدد أنه يتعين اتخاذ تدابير عاجلة في هذا المجال بغية زيادة تدفق رؤوس الأموال إلى بلدان أفريقيا. وينبغي أن تستهدف هذه التدابير التخفيف من عبء الديون الخارجية على البلدان الأفريقية، ومساعدتها بالتالي على الانتقال من مرحلة التكيف إلى مرحلة التنمية.

ولا بد للمجتمع الدولي من أن يدعم جهود أفريقيا الرامية إلى تنويع اقتصادها، ومن ثم تتمكن شعوبها من الاستغناء عن الاعتماد في التصدير على سلعة واحدة أو سلعتين، تتذبذب أسعارها تبعا لأحوال السوق.

وأود في هذا الصدد أن أشير إلى تقرير الأمين العام فيما يتعلق بتقدير الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. فالتقرير يشدد في ختامه على أن

"تصلب البيئة الاقتصادية الدولية التي تواجه هذه الدول، والضائقة الاقتصادية المحلية التي تحيق بها، وفتور الميل لدى بعض الدائنين إلى اتخاذ تدابير جذرية تشكل كلها عقبات أمام تعبئة الموارد المالية وأمام تنمية أفريقيا." (A/51/228/Add.1، الفقرة ٥٣)

وتضيف الوثيقة،

"كما أنه لا قبل للأفارقة ولا للمجتمع الدولي بأن يشهدوا فشل مبادرة دولية أخرى لتحقيق الانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي والتنمية في أفريقيا." (المرجع نفسه، الفقرة ٥٣)

وتونس التي توافق على ما خلص إليه التقرير، تود أن تعرب عن تقديرها لمبادرة الأمين العام بشأن أفريقيا، وتوجه نداء إلى المجتمع الدولي لكي يكفل أن تتكلل هذه المبادرة بالنجاح.

وأود أن أذكّر في هذه المناسبة بما جاء في مشروع القرار A/AC.251/L.2 بشأن استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، الذي اعتمدته اللجنة الجامعة

المخصصة بتوافق الآراء في أيلول/سبتمبر الماضي. فهو يدعو جميع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية - وبعبارة أخرى المجتمع الدولي بأسره - إلى اتخاذ التدابير الضرورية لضمان التنفيذ الفعال للبرنامج، بهدف إجراء التقييم النهائي له من جانب الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٢.

إن ما تتحلى به البلدان الأفريقية من إرادة تستهدف تحرير نفسها وإنهاء تبعيتها الاقتصادية ينبغي أن يلقى الاهتمام من المجتمع الدولي، حتى تتمكن القارة مرة أخرى من أن تسلك سبيل النمو في إطار العولمة والتكافل وهما سمتا الاقتصاد العالمي.

السيد أموريم (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يتيح استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات فرصة كبرى لتناول الموضوعات ذات الطابع الحساس لا للشعوب الأفريقية وحدها، وإنما للمجتمع الدولي بأسره. ويحتوي التقرير على تقييم للإجراءات والتوصيات التي اتخذت من أجل تنفيذ الأهداف المحددة للتنمية والتصدي للتحديات التي تواجهها البلدان الأفريقية في عملية التنمية التي تضطلع بها. وهذا الاستعراض تأكيد جديد لمبدأ المشاركة وتقاسم المسؤولية تجاه أفريقيا الأمر الذي تؤيده البرازيل تأييدا تاما.

وعلى الرغم من أن الخطط والمبادرات والمناقشات قد تخلق انطباعا مطمئنا، ولا سيما في الجمعية العامة، بأن المجتمع الدولي يمد يد العون لدعم أفريقيا، فإنها قد تثير أيضا مشاعر الإحباط، وخاصة بالنسبة لقارة تواجه تحديات إنمائية كثيرة للغاية. والتجربة التي قمنا بها ليست استثناء من ذلك، وعلينا أن نتأكد من أنها تؤدي إلى اتخاذ إجراءات ملموسة.

وتضطلع الأمم المتحدة بدور حاسم في مجال ترجمة الالتزامات إلى إجراءات ملموسة في السنوات القادمة. ومن المهم أن تضع مختلف وكالات الأمم المتحدة المتخصصة برامج محددة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وإنني على ثقة بأنه لا بد للأمم المتحدة من أن تقوم بصيانة علاقة أوثق مع مؤسسات بريتون وودز على جميع المستويات لكي تشعر أفريقيا بتحسن في مجالات مثل التمويل. ويمكن لفرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات التي أنشأها الأمين العام أن تقوم بدور أكثر أهمية في هذا الصدد.

كما يمكن لبعض أقسام الأمانة العامة للأمم المتحدة - مثل مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا - أن تقوم بدور رئيسي في تنفيذ البرنامج، ولذلك ينبغي تعزيزها.

وإننا نرحب بمبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة بشأن أفريقيا التي بدأت مؤخرا. ونؤكد في الوقت ذاته على أن هذه المبادرة مكملة لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في أفريقيا في التسعينات وليست بديلا عنه. ومما يبعث على الشعور بالإحباط أن المبادرة لا تنطوي، في رأينا، على توفير موارد جديدة لأفريقيا.

إن تحقيق الأهداف المتوخاة في البرنامج يتجاوز الترتيبات المؤسسية في منظومة الأمم المتحدة، فتحقيقها يعتمد اعتمادا مطلقا على الإرادة السياسية لدى كل بلد من بلداننا لكي يضطلع بنصيبه من العمل. ولهذا أود أن أركز الآن على جانب محدد من جوانب تنفيذ البرنامج وهو: الدور الذي يستطيع بلد مثل بلدي، البرازيل، أن يضطلع به لصالح أفريقيا.

البرازيل، كبلد نام يواجه حالات من الفقر المدقع والاختلالات الاقتصادية الشديدة، ليست من المانحين الرئيسيين. إلا أننا نعبئ الجهود من أجل أن تتشاطر مع الأمم الأفريقية تجربتنا في الكفاح من أجل تحقيق التنمية. وفي عدد من مجالات التعاون في بناء القدرات تحول ذلك التشاطر إلى واقع. وهذا هو الحال في مجالات مثل إدارة السياسات الزراعية والمعرفة الفنية في مجال الزراعة الاستوائية وتوليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها في المجتمعات المحلية الفقيرة، ورصد واستكشاف الموارد المعدنية. وبعض هذه الأنشطة يجري العمل فيه من خلال برامج ثنائية أو تجري دراسته في إطار مبادرات متعددة الأطراف، مثل منطقة السلم والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي.

وما برحت معظم البلدان الأفريقية تعتمد على سلع أساسية معدودة في الحصول على معظم حصائلها من التصدير. وتعاوننا مع البلدان الأفريقية من أجل تصحيح الخلل في أسواق السلع معروف جيدا. وتنسق

البرازيل وأفريقيا مع بعضهما البعض داخل المنظمات الدولية الخاصة بالسلع، مثل المنظمة الدولية للبن، والمنظمة الدولية للكاكاو، وتحالف منتجي الكاكاو، والصندوق المشترك للسلع الأساسية.

وقبل ثلاثة أعوام، عندما مرت أسعار محصول البن بفترة حرجة، استجبنا لنداء الرئيس هوفييه بوانييه، بالنيابة عن المنظمة المشتركة للبن فيما بين البلدان الأفريقية، من أجل استحداث اتفاق يتضمن بندا اقتصاديا ونتيجة لذلك، أتيح لي الشرف، كوزير للخارجية في ذلك الوقت، بأن أوقع على الاتفاق الذي أسس رابطة البلدان المنتجة للبن في عام ١٩٩٣ في برازيليا.

إننا نعمل معا في منظمات مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، بغية ضمان عدم التمييز ضدنا بقواعد تؤثر سلبا على استهلاك منتجاتنا، مثل المعايير التي تحدد قواعد المنشأ بالنسبة للبن، والتي وضعتها لجنة قواعد المنشأ التابعة لمنظمة التجارة العالمية، بالإضافة الى المعايير المتصلة بمنتجات الكاكاو الواردة في دستور الأغذية لمنظمة الأغذية والزراعة.

وبالأمس القريب، استحدثت طرائق جديدة للتعاون بين البرازيل وأفريقيا. ومن أمثلة ذلك جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، التي أنشئت رسميا في أوائل العام الحالي، والتي تشارك فيها البرتغال بطبيعة الحال، الى جانب البلدان الخمسة الناطقة بالبرتغالية في أفريقيا.

ومن الأمثلة الأخرى لهذا التعاون الحوار بين عمليات التكامل على الصعيد دون الإقليمي. ونحن نعلق أهمية كبرى على تعزيز الحوار بين السوق المشتركة للمخروط الجنوبي وعمليات التكامل في أفريقيا. وقد بدأنا بالفعل خطوات أولية في هذا الاتجاه مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وأود أن أوضح هنا أن من أهداف السوق المشتركة للمخروط الجنوبي تعزيز التجارة الخارجية مع الشركاء الآخرين، بما في ذلك الشركاء من بلدان العالم النامي.

وبقدر ما يتعلق الأمر بحسم الصراعات، سعدت البرازيل بقيام منظمة الوحدة الافريقية التي كانت رمزا لإنهاء الاستعمار قبل ٣٠ عاما. واليوم نرحب بالنهج الجديدة لمنع الصراعات، وإدارتها وحلها، والتي ستشترك فيها على نحو أكبر منظمة الوحدة الافريقية. ونحن من جانبنا نشترك حاليا، كمساهمين بقوات، في عملية حفظ السلام في أنغولا، وكذلك في بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا بالمشاركة بأكثر من ١ ٠٠٠ رجل. وفي الآونة الأخيرة، دعمنا بشكل نشط عملية الانتقال السلمي في موزامبيق، سواء في مجلس الأمن الدولي أو على الصعيد الميداني.

وبوسع المرء أن يتساءل عما إذا كان بإمكان البرازيل أن تفعل ما هو أكثر من ذلك. والرد على ذلك هو "نعم" بالتأكيد، ونحن ملتزمون بأن نفعل ذلك. ففي الوقت الحالي نتفاوض على وضع برامج للتعاون مع بعض البلدان الأفريقية تركز على سياسات الإنعاش الاجتماعي للسكان الذين تأثروا بالحرب والأطفال الذين يحتاجون الى تدابير خاصة للحماية، وكذلك على مكافحة الأمراض المتوطنة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وأود أن أختتم كلمتي بطمأنة الجمعية العامة بأن البرازيل ملتزمة التزاما كاملا ببرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

السيد وانغ شويشيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): لقد اختتمت لجنة الجمعية العامة الجامعة المخصصة توا استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وتبين النتيجة المستخلصة من الاستعراض أن الأهداف الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة الجديد ما زالت أبعد ما تكون عن المنال، على الرغم من الجهود الدؤوبة التي بذلتها البلدان الأفريقية على مدى السنوات الخمس الماضية. فما زالت القارة الأفريقية تعاني من فقر واسع الانتشار، وديون تثقل كاهلها، ومعدلات متردية للتبادل التجاري؛ وأوجه نقص خطير في الموارد المالية اللازمة للتنمية. ويجري تهميش بلدان أفريقية كثيرة في بيئة دولية تتسم بتكامل متسارع.

وبغية وضع نهاية لهذه الحالة، اقتُرحت مجالات للأولوية وطرحت اقتراحات محددة للعمل في المستقبل في استعراض منتصف المدة. وفي الوقت نفسه، أكدت البلدان الأفريقية في المجتمع الدولي من جديد التزام كل منها ببرنامج الأمم المتحدة الجديد وبمبدأ المشاركة وتقاسم المسؤولية في هذا الصدد. وبينما نشعر

بالاغتباط إزاء توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في استعراض منتصف المدة، يتعين علينا أن نسأل أنفسنا كيف يمكن أن نتجنب تكرار نفس الالتزامات مرة أخرى بعد مرور عدة سنوات من الآن، وكيف يمكن أن نترجم حقا هذه الالتزامات الى أعمال تساهم في إنعاش أفريقيا وتنميتها بشكل سليم.

وخلال استعراض منتصف المدة، حثّت البلدان الأفريقية المجتمع الدولي بقوة على أن يفي بجدية بالتزاماته بموجب برنامج الأمم المتحدة الجديد. وأنا أذكر جيدا النداء القوي الذي وجهه سفير الكاميرون في بيانه نيابة عن الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية، وطلب فيه من المجتمع الدولي أن يقل من كلامه عن أفريقيا ويزيد من عمله لدعم الجهود الأفريقية. وهذا المطلب العادل من منظمة الوحدة الافريقية يسلط الضوء على عدم فعالية تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد وافتقاره الى التوجه اللازم للتعاون الدولي في المستقبل.

ونحن لا يخالجنا أي شك في أن الأفريقيين سيواصلون الاضطلاع بمسؤوليتهم الأساسية عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة. غير أن نتائج الاستغلال الذي عانوه في الماضي بشكل لا يعرف الرحمة، وكذلك حالة الفقر والتخلّف التي يعانونها حاليا نتيجة للبيئة الاقتصادية الدولية المروعة السائدة اليوم - كل هذه الأمور تعوق على نحو خطير جهودهم من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي ظل هذه الظروف، تحتاج البلدان الأفريقية الى دعم المجتمع الدولي النشط وتعاونه الفعال حتى يمكنها أن تتحرر من حلقة التخلف المفرغة. ونحن نرى أن الدعم الدولي القائم على الشراكة وتقاسم المسؤولية ينبغي أن يتجسد في سلسلة من التدابير.

أولا، ضرورة القيام بعمل أكثر جدية للمساعدة في حسم المشاكل الملحة التي تواجه البلدان الأفريقية. وفي هذا الصدد، ينبغي بذل جهود ترمي الى تهيئة بيئة خارجية مؤاتية تتمشى مع مجالات الأولوية المحددة في استعراض منتصف المدة، وتخفيف عبء الدين وزيادة تدفقات رأس المال الى أفريقيا، وتعزيز التنوع الاقتصادي لأفريقيا، وتحسين هياكلها الاقتصادية، وتحقيق معدلات منصفة للتبادل التجاري. وزيادة فرص وصول السلع الأساسية الأفريقية الى أسواق البلدان المتقدمة النمو. ولا بد من التأكيد بصفة خاصة على أن تبقى المساعدة الإنمائية الرسمية المصدر الرئيسي للتمويل الخارجي لبلدان أفريقية كثيرة. وينبغي للبلدان المعنية أن تفي بالتزامها بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان الأفريقية لتمكينها من تلبية احتياجاتها الماسة.

ثانيا، ضرورة اتخاذ إجراءات ملموسة لدعم جهود التعاون الإنمائي فيما بين البلدان الأفريقية، بما في ذلك عملية التكامل الإقليمي في أفريقيا، والتعاون الاقتصادي دون الإقليمي. وفي السنوات الأخيرة، أخذت البلدان الأفريقية تستكشف طرقا جديدة لتعزيز التعاون من أجل التعجيل بتحقيق التنمية المشتركة، من خلال تعلّم بعضها من البعض الآخر واستكمال ما ينقصه من معرفة. وأدى إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية والعديد غيرها من منظمات التعاون الاقتصادي الإقليمية ودون الإقليمية الى جلب زخم قوي للتعاون. غير أن جهود التعاون الإقليمي تلك كثيرا ما تعاني من الافتقار الى الموارد الكافية. وليس هناك أي سبب يدعو لأن يقف المجتمع الدولي مكتوف اليدين. وعليه، بالأحرى، أن يتعاون مع البلدان الأفريقية في جهودها في هذا المجال.

ثالثا، ضرورة احترام المسار الذي تختاره البلدان الأفريقية فرادى لتحقيق التنمية. فالبلدان تتباين من ناحية ظروفها واحتياجاتها وأولوياتها الوطنية. وفرض نموذج محدد على أفريقيا مع تجاهل حالتها الفعلية لن يؤدي إلا الى تفاقم صعوباتها. فالمساعدة المخلصة لا يجوز ربطها بأية قيود سياسية.

ورابعا، ينبغي للأمم المتحدة أن تستمر في الاضطلاع بدور أساسي للحشد والرصد في سبيل التنفيذ الفعّال لمتابعة البرنامج الجديد. لقد طرحت الأمم المتحدة فعلا المبادرة الخاصة لأفريقيا على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وينبغي للأمم المتحدة، وللهيئات المعنية في منظومتها، أن تسهم في تنمية أفريقيا بتخصيص موارد كافية وصياغة وتنفيذ برامج للمساعدة في ضوء الملامح النوعية للبلدان الأفريقية، وأسبقياتها للإنماء الاقتصادي الوطني.

ومن المكونات الهامة لسياسة الصين الخارجية تعزيز الوحدة والتعاون مع البلدان النامية، بما فيها البلدان النامية الأفريقية. وقد أمدت الصين بعض المساعدة، في حدود الوسائل المتاحة لها، إلى البلدان

الأفريقية لدعم تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وقد تناقشنا في السنوات الأخيرة مع البلدان الأفريقية في الطرق المؤدية إلى توسيع التعاون في أشكال شتى ومن خلال قنوات متنوعة، بقصد زيادة توسيع مجال التعاون وتحسين كفاءته. وسوف تظل الصين ثابتة في دعمها للبلدان الأفريقية فيما تبذله تلك البلدان من جهود للتنمية الاقتصادية، في إطار التعاون الثنائي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وبينما تستمر الصين في إسداء المساعدة الحكومية إلى تلك البلدان بدون شروط سياسية، فإنها سوف تشجع المؤسسات التجارية، من الجانبين، على التعاون فيما بينها وعلى توسيع القنوات لتعزيز نمو التجارة بين الصين وأفريقيا. وبهذه الطريقة ترغب الصين في الإسهام بنصيبها في تحقيق أهداف البرنامج الجديد.

إن فخامة السيد جيانغ زيين، رئيس الصين، تنبأ خلال زيارته لأفريقيا في أيار/مايو الماضي بأن:

"أفريقيا جديدة متحدة ومستقرة ومزدهرة لن تعني فقط التحرر الاقتصادي للبلدان الأفريقية التي تحررت سياسيا، بل تعني أيضا إسهاما هائلا من أفريقيا في السلم والتنمية في العالم وفي حضارة الجنس البشري وتقدمه".

ونحن مقتنعون بأن ذلك سوف يصبح حقيقة ماثلة.

السيدة لي (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن إقرار الجمعية العامة، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، لبرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، قد أثار توقعات كبيرة لمستقبل أفضل لأفريقيا.

وفي تقرير منتصف المدة عن البرنامج الجديد المذكور، أكد الأمين العام أن معظم البلدان الأفريقية قد اتخذت تدابير لدفع عجلة النمو والتنمية. وقد شرعت بلدان أفريقية كثيرة في طائفة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية، أظهرت علامات على "تقدم ملموس".

وكان هناك، بصفة خاصة، تحسن هام في الأداء الاقتصادي الشامل، كما أن عدد البلدان الأفريقية التي حققت معدل النمو السنوي الذي يستهدفه البرنامج، والبالغ قدره ٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ارتفع من ثلاثة بلدان في ١٩٩٢ إلى ١٢ بلدا في ١٩٩٥. وهبط كذلك عدد البلدان الأفريقية ذات النمو السلبي، من ١٩ بلدا في ١٩٩٣ إلى ثلاثة بلدان في ١٩٩٥.

ولكن على الرغم من شتى الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية أنفسها، ومساعدة المجتمع الدولي، كانت تلك النتائج أقل مما توخاه البرنامج الجديد. ففي النصف الأول من التسعينات، كان الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا لا يمثل، في المتوسط، إلا ٢,٠٤ في المائة من الإنتاج العالمي.

وقد اعترفت البلدان الأفريقية بأن

"مستقبل القارة موجود في أيديها" (A/51/228، الفقرة ٥٥).

بيد أنه يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ أيضا خطوات ملموسة لمساعدة البلدان الأفريقية على التكيف مع البيئة العالمية الجديدة للأسواق. فمن اللازم، بصفة عاجلة، زيادة من تدفقات الاستثمار إلى الداخل، وتنويع منتجات التصدير، وتوسيع سُبُل الوصول إلى الأسواق الخارجية. وهناك حاجة إلى تحسين نوعية الدعم الدولي للجهود الأفريقية. فمعظم إمكانات المنطقة ما زالت كامنة.

وقد رأينا، في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، أن تجارب البلدان النامية المتقدمة لها أهمية بالنسبة للتنمية الأفريقية. ويوحي ذلك بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب إنما هو استراتيجية ناجعة للإنماء الإفريقي. إن المجالات العديدة التي يغطيها ذلك التعاون تشمل نقل التكنولوجيا والخبرة، وإسداء الخدمات الاستشارية، والتدريب، والمشروعات المشتركة، والتجارة والاستثمار، وتنمية الزراعة ومصائد الأسماك، والتعليم والبحث.

إن سنغافورة ملتزمة التزاما كاملا بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي حدود حجمنا الصغير، ومواردنا المحدودة، والقيود التي يفرضها نقص الأيدي العاملة وقلة خبرتها، أخذت سنغافورة بنهج قوامه السير من مرحلة إلى مرحلة، في تقديم المساعدة الفنية للبلدان النامية الأخرى.

وقد وضعت سنغافورة، في ١٩٩٢، برامجها للمساعدة الفنية في شكل رسمي ووسعتها، من خلال إنشاء برنامج سنغافورة للتعاون. وتقوم وزارة خارجية سنغافورة في الوقت الحاضر بتنسيق دورات تدريبية وزيارات دراسة في إطار ذلك البرنامج لحوالي ٢ ٠٠٠ موظف كل عام. يأتي هؤلاء الموظفون من أكثر من ٦٠ بلدا، من بينها بلدان أفريقية كثيرة. وتقوم حوالي ٤٠ وكالة من القطاع العام في سنغافورة بعقد أكثر من ١٥٠ دورة كل سنة. وتغطي تلك الدورات طائفة واسعة من التخصصات مثل الطيران المدني، والصحة والطب، وتوثيق الجمارك، وسياسات الإنماء الاقتصادي، وتكنولوجيا الإعلام، واللغة الانكليزية.

ولدى سنغافورة أيضا برامج تدريبية تتعاون فيها سبعة بلدان هي: أستراليا وألمانيا وجمهورية كوريا وكندا والمملكة المتحدة والنرويج واليابان، ومع ثلاث منظمات دولية هي: مصرف التنمية الآسيوي، وأمانة الكمنولث، والبنك الدولي. وتتعاون سنغافورة أيضا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومع خطة كولومبو في تنفيذ برامج تدريبية مختلفة.

وفي هذا الوقت، ونظرا لمواردنا المحدودة ووجوه النقص في الأيدي العاملة، لم تتمكن سنغافورة من التركيز على أكثر من أربعة بلدان أفريقية. غير أننا سوف نوسع هذا الميدان ليشمل تسعة بلدان أخرى في القريب العاجل. وبينما نود أن نفعل أكثر من ذلك، فإننا لا نستطيع، نظرا لصغر حجمنا ووجوه ضيق أخرى، أن ندرك البلدان الأفريقية الـ ٥٣ جميعا.

ولذا فإن سنغافورة تستكشف طرائق ووسائل جديدة لتوسيع مدى مساعدتنا الفنية كي تشمل أكبر عدد نستطيعه من البلدان الأفريقية. ومن الأمثلة على ذلك مركز بوتسوانا الوطني للإنتاجية الذي افتتحه الرئيس مسيري في آب/أغسطس ١٩٩٥. وبدأت سنغافورة أيضا في توفير تدريب لـ ٧٥ بوتسوانيا من أعضاء فرق تسهيل تحسين العمل، يجري تدريبهم في سنغافورة على ثلاث دفعات خلال ثلاث سنوات.

وبتدريب هؤلاء المسؤولين البوتسوانيين تأمل سنغافورة في ألا يخدم هذا المركز بوتسوانا وحدها، وإنما يصبح الموقع التدريبي الأول للدورات المتعلقة بالانتاجية التي تعقد للجنوب الأفريقي بأكمله. كما قدمت سنغافورة مساعدات الى غانا من خلال توفير التدريب على كيفية مواءمة نظام الضمان الاجتماعي في سنغافورة مع احتياجات غانا. ونأمل مرة أخرى بأن تكون هذه الخبرة ذات أهمية لجيران غانا.

وأود أن أضيف أن رئيس وزرائنا، غوه تشوك تونغ، أعلن في حفل عشاء أقامه تكريما لرئيس جمهورية ناميبيا الزائر، السيد صمويل نوجوما، أن سنغافورة سترسل فريقا دراسيا رفيع المستوى الى ناميبيا لمناقشة الاحتياجات التدريبية الخاصة بناميبيا ودراسة إمكانية وضع برامج تدريبية أطول أجلا. وينبثق تركيز سنغافورة على التدريب من تشديدها على تنمية الموارد البشرية، باعتبارها عنصرا هاما في تنمية أي اقتصاد. إننا نأمل في تقديم برامج مماثلة الى بلدان أفريقية أخرى في القريب العاجل.

كما بدأ القطاع الخاص في سنغافورة في تقديم برامج مساعدة للبلدان الأفريقية. ففي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، أعلن رسميا في نيروبي بكينيا عن برنامج أفريقي للمنح الدراسية. وبموجب هذا البرنامج ستقوم "مؤسسة سنغافورة الدولية"، وهي منظمة سنغافورية غير حكومية، ومصرف "ستاندارد تشارترد" بتقديم منح دراسية على مستوى الدراسة الجامعية السابقة للتخرج والدراسات الجامعية العليا لمواطنين من أفريقيا للدراسة في سنغافورة. كما سيقومان بتنظيم دورات قصيرة الأجل عن الإدارة لهؤلاء المواطنين، وسيتاح للسنوات الثلاث الأولى ما مجموعه ٢٨ منحة.

ولم يكن بمقدور سنغافورة أن تقدم المساعدة إلا لشريحة صغيرة من البلدان الأفريقية لأننا بلد صغير ومواردنا محدودة، خاصة فيما يتعلق بالقوى العاملة. وإننا نأمل أن نقوم بما هو أكثر من ذلك في المستقبل. وتؤمن سنغافورة بالتعاون بين بلدان الجنوب، وستواصل بذل كل ما بوسعها لمساعدة أصدقائها في أفريقيا على تحقيق إمكاناتهم الكاملة والمؤكدة.

السيد ويلز (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مما يوقظنا من غفلتنا حقا، مع دخولنا الى نصف القرن الثاني من عمر الأمم المتحدة ودنونا من ألفية جديدة، أن ندرك أنه رغم الانجازات الكثيرة التي تحققت من أجل الارتقاء بأحوال البشر في أنحاء كثيرة من العالم، فإن جزءا كبيرا من العالم لم ينل نصيبه من هذا التقدم

بصفة عامة. كما أنه لن يحصل على نصيبه منه في المستقبل ما لم يحدث تغيير جوهري.

وعلى مدار الخمس عشر سنة الماضية، فشل النمو الاقتصادي فيما يقرب من ١٠٠ بلد في أنحاء العالم، تمثل ١,٦ بليون نسمة - أو ما يقرب من ثلث سكان العالم. ومتوسط الدخل الحقيقي في سبعين بلدا من هذه البلدان يقل في الوقت الحالي عما كان عليه في ١٩٨٠، ويقل في ٤٣ بلدا عن مستوياته في عام ١٩٧٠. ويقع الكثير من هذه البلدان في أفريقيا. وقد ظلت تشهد طوال معظم الخمس عشرة سنة الماضية بوجه خاص نموا اقتصاديا سلبيا. ومن ثم، فإن نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا فيما بين ١٩٨٠ و ١٩٩٤ انخفض بنسبة ١٥ في المائة.

بيد أن الحالة تحسنت في الآونة الأخيرة وازداد متوسط معدل النمو الاقتصادي الى حد كبير في السنتين الأخيرتين. وتمر أفريقيا حاليا بثالث سنة على التوالي من النمو الحقيقي في نصيب الفرد. ويتنبأ صندوق النقد الدولي بأن يبلغ النمو في أفريقيا نسبة ٥ في المائة في السنة الحالية والمقبلة - وهو أعلى معدل للنمو في عقدين.

وعلاوة على ذلك، ففي عام ١٩٩٥، حقق ١٢ بلدا أفريقيا، أو تجاوز، معدل نمو يبلغ ٦ في المائة - وهو معدل النمو المستهدف لأفريقيا ككل، والذي كان محددا في مطلع هذا العقد في برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا. وفضلا عن ذلك فإن عدد البلدان الأفريقية ذات النمو السلبي انخفض من ٢٠ بلدا في ١٩٩٢ الى أربعة بلدان فقط في ١٩٩٥.

ومع ذلك، ورغم أن هذه التطورات الأخيرة مشجعة، ما زالت مشاكل أفريقيا الاقتصادية أبعد ما تكون عن الحل. ولا تزال هناك بلدان كثيرة تعاني من ظروف اقتصادية موئسة: من مستويات مرتفعة من الديون الخارجية، واستثمارات أجنبية ضئيلة، ومستويات ادخار منخفضة، ومعدلات تبادل تجاري سيئة، وموازين مدفوعات معاكسة، ومشاركة ضئيلة في الاقتصاد العالمي. ونتيجة لذلك فإنها تعاني من نمو منخفض وتدني الدخل الفردي بل وهبوطه، وبطالة مرتفعة وفقر طاحن.

ومن الواضح، رغم هذه المصاعب الاقتصادية، أن أفريقيا قد حققت بعض التقدم الاجتماعي في مجالات مثل الصحة والتعليم. ومن ثم فقد حدثت تطورات هامة في متوسط العمر المتوقع، ومعدلات وفيات الرضع، وتوفير مياه الشرب النظيفة، وذلك بالاقتران مع تحسن مستويات التغذية وزيادة معدلات تعلم القراءة والكتابة والالتحاق بالمدارس.

ورغم أن بعض هذه التحسنات ملموسة تماما، فإن مستويات الإنجاز المطلقة أقل بكثير منها في معظم أنحاء العالم الأخرى. وعلاوة على ذلك توجد بعض التطورات المعاكسة الخطيرة في المجال الاجتماعي. وعلى وجه الخصوص، فإن الأمراض المتوطنة مثل الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب، تخلق مشاكل جسيمة بشكل خاص.

ومن الواضح أن مشاكل أفريقيا لها أبعاد من النوع الذي يقتضي بذل جهود خاصة واستثنائية إذا ما أريد التغلب عليها، وإذا ما كان لأفريقيا ألا تُستبعد الى حد كبير من مسيرة التنمية البشرية. وقد سلَّم المجتمع الدولي بذلك مما أفضى، من بين خطوات أخرى، الى اعتماد هذه الهيئة في عام ١٩٩١ لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

وتلك الجهود ليست مطلوبة من المجتمع الدولي وحده وإنما من أفريقيا نفسها. وعندما نقول ذلك فإننا نقر بأن الكثير من البلدان الأفريقية اتخذت خطوات كبيرة لتحسين مستويات تنميتها الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الاضطلاع بإصلاح اقتصادي هيكلي لتصحيح الاختلالات الاقتصادية، وزيادة الأولوية الممنوحة للإنفاق الاجتماعي، وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي، وتحسين حقوق المرأة والطفل، وحماية البيئة، ومضاعفة الإنتاج الزراعي وعمليات التسويق، وزيادة الأمن الغذائي واحتضان العمليات الديمقراطية، علاوة على إدخال نظم الحكم السليم.

ولا يحتاج المراقبون الذين يلتمسون دليلا على أن الإصلاح الاقتصادي يقترن بانخفاض في الفقر الشامل الى أن ينظروا لأبعد من نموذج موزامبيق. فبينما يستمر الجدل حول التكيُف الهيكلي والفقر في أفريقيا بصفة عامة في اجتذاب قدر كبير من الاهتمام، فإن علامات مكاسب النمو بدأت تبرز في موزامبيق التي تعتبر أفقر بلدان العالم وأكثرها مديونية.

ومع ذلك، فكيما تحقق أفريقيا ككل ذلك النوع من التقدم الاجتماعي والاقتصادي الذي تحتاج إليه بشـــدة بالغة، يتطلـب الأمر بـــذل جهد إصلاحي أكبر بكثير، جنبا الى جنب مع مضاعفة المجتمع الدولي لما يقدمه من دعم. وفي هذا السياق بالذات، ترحب استراليا بقوة بمبادرة الأمين العام الخاصة بشأن أفريقيا. إن هذه المبادرة التي ترمي الى تعزيز البرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا بمقترحات عملية لدعم التنمية الأفريقية، ستحتاج الى موارد جمـّة، داخلية وخارجية على حد سواء، حتى يتسنى تنفيذها. وسيتطلب ذلك بدوره تصميما كبيرا من البلدان المانحة والمؤسسات المتعددة الأطراف، ومن البلدان الأفريقية ذاتها، لإيجاد مبلغ الـ ٢,٥ بليون دولار الذي تتطلبه المبادرة الخاصة سنويا على مدار العقد المقبل.

ومن المهم أن مؤسسات بريتون وودز قد اتخذت إجراء حيال جانب رئيسي من المبادرة الخاصة، وهو الحاجة الى تخفيف عبء الدين عن كاهل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. فقد وافق الاجتماع السنوي الأخير لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي على اعتماد مبادرة جديدة لتخفيف عبء ديون البلدان الفقيرة ذات المديونية العالية، والتي يقع الكثير منها في أفريقيا. ويعد ذلك تقدما سارا وعمليا.

إن مبادرات تخفيف عبء الدين السابقة لم تنجح في تخفيض المديونية الأفريقية. بل الواقع أن الديون استمرت في الارتفاع، وفي ١٩٩٥ مثلت الديون ٦٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا و ٢٥٠ في المائة من صادرات أفريقيا. وكان عبء خدمة الدين، البالغ ٢٨ بليون دولار أو ٣٨ في المائة من حصائل صادرات أفريقيا، أعلى بمقدار ثلاث مرات من الهدف المحدد في برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا.

وأعباء ديون بهذه الأبعاد تشكل قيودا هائلة على إمكانات النمو. كما أنه لا يمكن تعويضها بتدفقات رأس المال الخاص لأن مجرد وجود هذه الديون يخيف رأس المال الأجنبي، بل وقد يفضي إلى هرب رأس المال المحلي. ولهذا كان أداء أفريقيا ضعيفا في اجتذاب رأس المال الأجنبي الخاص ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يجلب التكنولوجيا ورأس المال. فمن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي ذهب إلى البلدان النامية في عام ١٩٩٤، وقدره ٨٤ بليون دولار، لم تتلق أفريقيا جنوب الصحراء سوى ٣,٦ في المائة، ولم تتلق أقل البلدان نموا سوى ١ في المائة.

وسوف يكون للمبادرة المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي قد تنطوي على بيع جزء من احتياطيات الصندوق من الذهب لتمويل هذا الإجراء، دور كبير على مدى عدة سنوات مقبلة، في المساعدة على التخفيف من عبء الديون على أشد البلدان فقرا، وبذا تخلصها من عائق رئيسي أمام النمو. ومع هذا فسوف تعتمد هذه المساعدة تماما على أداء السياسات في البلدان المعنية، بالنسبة لسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الهيكلية، وبالنسبة لإصلاحات السياسة الاجتماعية الرامية إلى تخفيف وطأة الفقر وتحسين الرعاية الصحية الأساسية والتعليم الأساسي.

كما أنه من العوامل الأساسية في توليد النمو الاقتصادي الكبير والمستدام إدخال أفريقيا في شبكة التجارة العالمية. أما تزايد تهميش أفريقيا في الاقتصاد العالمي، والذي يدل عليه هبوط حصتها من التجارة العالمية من ٥ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى مجرد ٢,١ في المائة في عام ١٩٩٥ فلابد من عكس اتجاهه إذا أريد لها أن تغذ السير على درب النمو الاقتصادي القوي والدائم.

وسوف يتطلب هذا إجراء تحول اقتصادي هام نحو تنويع الإنتاج والصادرات. وينطوي تنويع اقتصاد أفريقيا على توسيع قاعدة سلعها الأساسية والتوسع في إنتاجها من السلع المعدنية، وخاصة زيادة إنتاجها من السلع المصنعة. فلقد ظلت حصة أفريقيا من القيمة المضـــافة العالمية للتصنيع راكدة عند نسبة لا تزيد على ١ في المائة على مدى العقدين الماضيين. ولذا فنجاح العقد الثاني للتنمية الصناعية لأفريقيا ضروري لتمكين القارة من الاستفادة الكاملة من الفرص التي سيوجدها نجاح اختتام جولة أوروغواي.

واستراليا مقتنعة بأن التجارة والتنمية على الصعيد العالمي تتعززان بزيادة تحرير التجارة. والانفتاح في بيئة التجارة العالمية يمكن أن يقدم إسهاما إيجابيا ودائما في النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة. ولكن يلزم اتخاذ المزيد من التدابير على

الصعيدين الوطني والدولي. ولذلك تؤيد استراليا بشدة الإعلان الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة التاسع للتجارة والتنمية (الأونكتاد التاسع)، وقد اتخذت من خلال مبادرتها تدابير لمساعدة البلدان النامية على الاستفادة بشكل أكمل من الفرص التي أتاحتها البيئة التجارية بعد جولة أوروغواي.

ويحتل برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ومبادرة الأمم المتحدة الخاصة بشأن أفريقيا على مستوى المنظومة مركز الصدارة في تحقيق هذه العلامات البارزة في مجال السياسة والاقتصاد. ونحن نؤيد هذه التدابير ونرحب بتقرير اللجنة المخصصة لإجراء استعراض منتصف المدة.

وتسلم استراليا بأن التحديات التي تواجهها أفريقيا تحديات كبيرة وأن الشراكات المتعددة الأطراف تعد من بين الطرق الهامة للتغلب عليها. كما تسلم استراليا بأن أفريقيا نفسها تتخذ إجراءات حاسمة على الصعيدين الوطني والإقليمي لتنفيذ سياسات ملائمة للاقتصاد الكلي، ولوضع أسس البنى الأساسية اللازمة ولتطوير القوى العاملة المدربة. وهذه المبادرات وتدابير الإصلاح الأفريقية كانت موضوع مناقشة مؤخرا في اجتماع قمة منظمة الوحدة الأفريقية في ياوندي. واستراليا تؤيد هذه العملية، وسنعمل مع شركائنا الأفريقيين للمساعدة في تنفيذ الأولويات المتفق عليها. ونؤيد أيضا، على غرار الآخرين، المرمى العام للتوصيات الواردة في تقرير اللجنة المخصصة ونحن نتطلع إلى التصميم المشترك على تنفيذ الأهداف المتفق عليها.

ومن المنتظر أن تصل تدفقات المعونة الاسترالية إلى أفريقيا إلى ما يزيد على ١٠٥ ملايين دولار استرالي في السنة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧. ويشهد على اعترافنا بالاحتياجات الإنمائية الهائلة لأفريقيا أنه على الرغم من أن معونتنا متواضعة إذا قورنت بالتحديات التي تواجهها أفريقيا، فإننا نزيد النسبة المئوية لمساعدتنا الثنائية المخصصة لأفريقيا.

وستقوم استراليا للمرة الأولى بالتفاوض على برامج قطرية كاملة مع موزامبيق وزمبابوي وجنوب افريقيا. وستنصب هذه البرامج على بناء القدرات وتطوير القطاع الخاص وتخفيف حدة الفقر. وسنوفر الدعم أيضا للأنشطة الإقليمية في الجنوب الأفريقي في مجالات مثل الصحة ومكافحة التصحر. ففي المجال الصحي تدرك استراليا بشكل خاص الحاجة الملحة إلى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا. ولتحقيق ذلك تعهدنا بمبلغ ١٠ ملايين دولار استرالي لمشاريع الرعاية والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا. وقد تم بالفعل الارتباط بما يقارب مليوني دولار استرالي من هذا المبلغ لمشاريع في زامبيا دعما للأساليب الابتكارية للحد من انتقال الفيروس وتعزيز رعاية المجتمعات المحلية للمصابين بمرض الإيدز.

وستواصل إتاحة المساعدة الاسترالية للبلدان الأخرى في القرن الأفريقي وشرقي أفريقيا. والجنوب الأفريقي وسينصب التركيز على المساعدة التدريبية والمساعدة عن طريق المنظمات غير الحكومية وبرامج الطوارئ والإغاثة وأنشطة التعمير والإصلاح.

وختاما، ترحب استراليا بمبادرات الأمم المتحدة من أجل أفريقيا وبمبادئ المشاركة التي تقوم عليها تلك المبادرات. ونتطلع إلى أن ننضم إلى قرار بتوافق الآراء يدعم نتائج استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج العمل الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

السيد آس (النرويج) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): نجتمع هنا اليوم لاعتماد نتائج وتوصيات لجنة الجمعية العامة الجامعة المخصصة لإجراء استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وتعتقد النرويج يقينا أن الوقت قد حان لأن نلزم أنفسنا بضمان اتخاذ الخطوات الملموسة في سبيل التحسين الجذري للأحوال المعيشية لكثير من النساء والرجال والأطفال الأفريقيين الذين يعيشون في فقر مدقع. وبعبارة أخرى ينبغي ألا نقنع بأقل من تفاهم مشترك والتزام عام من جميع الأطراف المعنية - أي البلدان الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء والمانحين الثنائيين ومختلف وكالات الأمم المتحدة - بمعالجة مشاكل أفريقيا عن طريق التنفيذ الفعلي لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، من خلال مبادرة الأمم المتحدة الخاصة لأفريقيا على نطاق المنظومة.

ولقد أبرزت عملية استعراض منتصف المدة بعض الأسباب الرئيسية للقصور في تنفيذ البرنامج. ومع أنه لا ينبغي لنا في هذه المرحلة أن نفرط في الحديث عن الماضي، فمن المهم أن نلم تماما بهذه الأسباب إذا أردنا أن تقوم منظومة الأمم المتحدة بدورها كفاعل رئيسي ومبادر. والحكومة النرويجية على اقتناع بأن لمنظومة الأمم المتحدة والأمين العام دورا هاما ومسؤولية عن اتخاذ المبادرات - كالمبادرة المتخذة لأفريقيا مثلا - حين يستدعي الأمر ذلك.

غير أنه قد ثبت من التجربة أن المشاورات الشاملة ضرورية، بل حيوية، قبل اتخاذ المبادرات، لتأمين المتابعة. فلقد عرقل تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد أنه لم يكن راسخا بالقدر الكافي في حكومات أفريقيا، وبالتالي لم يدمج بشكل ملائم في خططها الإنمائية، فضلا عن أن مسؤولية التنفيذ قسمت بين هيئات الأمم المتحدة المختلفة. وفي معظم الأحيان لا تملك البلدان المعنية القدرات الإدارية اللازمة للتعامل مع العدد الكبير من المانحين والوكالات. ولذا يلزم التأكد من التنسيق الجيد لهذه المبادرات وتوسيع قاعدتها، ومن أن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تعمل بطريقة موحدة على الصعيد القطري. وأخيرا وليس آخرا فمن المحتم أن يجرى التشاور مع المانحين في الوقت الملائم لتأمين التمويل وضمان الحصول على الأموال الكافية.

ولقد أتاح لنا استعراض منتصف المدة فرصة لتقييم الحالة في أفريقيا. ونحن نشعر بالارتياح لأن تقييم منظمة الوحدة الأفريقية لتنفيذ البرنامج يتصادف وإجراء الاستعراض. وهذا الأمر، إلى جانب توافق الآراء على الروابط والتكامل بين البرنامج والمبادرة الخاصة، والذي يعني أن المبادرة هي الصيغة التنفيذية للبرنامج، يضع العملية في مسار جديد وأكثر سلامة. وأصبح لدينا الآن أمل مشروع في أن يقوم فقراء أفريقيا بدورهم السديد في عملية التنمية، وفي أن يكون هذا خطوة هامة على درب استئصال شأفة الفقر.

وتؤيد النرويج تشديد استعراض منتصف المدة على التنفيذ. ويقدم لنا الاستعراض تقييما للحالة الراهنة، ويصف ظروف الإطار ويوفر للحكومات الأفريقية والمجتمع الدولي توصيات تتعلق بالتنفيذ.

وقطعت حكومات أفريقيا شوطا بعيدا نحو إنشاء إطار يمكن أن يتم فيه تنفيذ إجراءات ملموسة على أساس مستدام. ولكي يتمكن الزعماء الأفارقة من تشجيع وإدامة هذا الإطار، بل وحتى زيادة تطويره، علينا، نحن أعضاء المجتمع الدولي أن نأخذ على عاتقنا التزامات حازمة.

وترى حكومة بلدي من الحيوي أن تخصص موارد كافية لتنفيذ مبادرة الأمم المتحدة الخاصة بأفريقيا على نطاق المنظومة. وقد بين استعراض منتصف المدة عدم توفر موارد كافية لضمان تنفيذها. ونشعر بالقلق من الحقائق المقدمة في الاستعراض، والتي تدل على أن عبء ديون أفريقيا قد ازداد، وأن مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية قد انخفض في هذا العقد إلى متوسط نسبته ٠,٣ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمانحين. وأما النرويج فما فتئت لسنوات عديدة تخصص حوالي ١ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية ومع اعتماد استعراض منتصف المدة، يحدونا الأمل في أن تضطلع بلدان العالم المتقدم النمو بمسؤوليتها عن الإسهام في تمويل المبادرة الخاصة. وكما أعلن الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، السيد ريكوبيرو، في مداخلته في الدورة التاسعة للمؤتمر ف "إننا جميعا مدينون لأفريقيا". ويرى السيد ريكوبيرو، أن مساعدة أفريقيا مسألة تتعلق بالعدالة؛ فالموارد قد نقلت من القارة على مر القرون، وحان الوقت الآن لأن يقوم العالم المتقدم النمو بعكس اتجاه تدفق الموارد.

وترى حكومة بلدي، أن الاستعراض يعاني من حقيقة عدم وجود مخطط للتنفيذ العملي للمبادرة الخاصة. فالفقرة ٢ من مشروع القرار المعتمد في الاستعراض تقودنا شوطا بعيدا باتجاه الوفاء بالمبادرة الخاصة - أو أنها ربما لن تقودنا إلى أي مكان. والتحدي الفعلي الذي ينتظرنا هو أن نبدأ في التنفيذ على المستوى القطري. ومع ذلك، وقبل القيام بهذا، فإن طرائق التنسيق والتعاون المتعلقة بالتدابير الخاصة بالمبادرة يجب تحديدها بوضوح لضمان عدم إهدار المزيد من الوقت. وإننا نشجع اللجنة التوجيهية للمبادرة الخاصة على إيلاء أولوية قصوى لتشغيل المبادرة بطريقة دينامية. ومعظم الأنشطة المرسومة في إطار المبادرة الخاصة إنما تخص القطاع الاجتماعي. وإننا لعلى ثقة بأنه من خلال المعونة الواسعة والخبرة المكتسبة في الماضي، سيجري تخطيط الأنشطة وتنفيذها بطريقة لا تؤدي إلى زيادة الاعتماد على المعونة في البلدان المستفيدة.

واسمحوا لي أن اختتم بياني بالإعلان مجددا عن التزام النرويج واستعدادها للاشتراك في جهد منسق لتنمية أفريقيا. وهذا يتضمن استعدادا للمشاركة في حوار بشأن تنفيذ المبادرة على مستوى المقر وعلى المستوى القطري. وينطوي التزامنا كذلك على استعداد النرويج لتوفير أموال إضافية في الميزانية، في القطاعات الاجتماعية مثلا، كمتابعة لمبادرة ٢٠/٢٠. وتأمل حكومة بلدي أملا وطيدا بأن يكون استعراض منتصف المدة هذا نقطة انطلاق جديدة للمبادرة الخاصة. فالأطفال الأفارقة الأبرياء يستحقون أن يكون لهم أمل في المستقبل، أمل يتجاوز البقاء على قيد الحياة من يوم ليوم.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥